صرخة جوع في زمن الخذلان

تقرير حقوقي

يوثق جريمة التجويع بحق المدنيين في غزة

منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023م

وحتى مايو 2025م

صرخة جوع في زمن الخذلان

تقرير حقوقي يوثق جريمة التجويع بحق المدنيين في غزة من قبل الاحتلال

منذ 7 أكتوبر 2023-مايو 2025

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل

اليمن - صنعاء

منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل

منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً

١- رفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة والطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية وتضمنتها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

٢ - مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع .

٣ - رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والأطفال في الحرب والسلم سواء من قبل أفراد او هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام.

٤- إعداد وإصدار التقارير الحقوقية لحالات الانتهاكات الخاصة بالمرأة والطفل.

٥- تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة والطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم والحرب.

٦- الإسهام في تعزيز التنمية المستدامة.

المحتويات

مدخل..... ٤

جريمة التجويع، إبادة صامتة ضد أبناء غزة..... ٤

مراحل المجاعة..... ٦

استهداف مصادر الغذاء ١٢

مأساة غزة، قصص من الواقع..... ١٢

.جريمة التجويع، تاريخ أسود ضحيته الإنسان..... ١٥

الولايات المتحدة شريك رئيسي في الإبادة الجماعية..... ١٦

مؤسسة إغاثة غزة، مخطط إغاثة أم سياسة تهجير؟..... ١٧

دور العرب في خذلان غزة..... ١٨

.الإطار القانوني لجريمة التجويع..... ٢٠

تصريحات تحذر من المجاعة..... ٢١

التوصيات..... ٣٢

مدخل:

في غـزة ومنـذ بـدء العـدوان عليهـا بعـد أحـداث ٧ أكتوبـر ٢٠٢٣استهدف طـيران الاحتـلال الصهيـوني المدنيـين بمختلـف الأسـلحة سـواء كانـت الطائـرات والدبابـات والأسـلحة المحرمـة دولياً، أو أسـلحة أخـرى كسـلاح التجويـع، مـما أدى إلى إبـادة جماعيـة ضـد الملايـين مـن أبنـاء الشـعب الفلسـطيني وتفاقـم شـديد لمعانـاة المدنيـين في غـزة.

ويعيـش الفلسـطينيون أوضاعـاً مترديـة بسـبب نفـاذ الوقـود والغـذاء وانقطـاع الميـاه والكهربـاء، كـما أن الاحتـلال الصهيـوني يمنـع وصـول المسـاعدات لغـزة مـن معـبر رفـح أو مـن غـيره، وإن سـمح بإدخالهـا فـلا يسـمح إلا بإدخـال الجـزء اليسـير منهـا والـذي لا يكفـي لتغطيـة احتياجـات سـكان غـزة، وقـد فاقـم القصـف والحصـار التـام عـلى غـزة الأزمـة الإنسـانية المزمنـة بسـبب إغـلاق الاحتـلال الصهيـوني غـير القانـوني لغـزة.

إن غـزة اليـوم غارقـة بـين الإبـادة الجماعيـة والقتـل والتـشرد والنـزوح والأسر والاختطـاف والعجـز والإعاقـة والجـوع والعطـش والبحـث عـن المـأوى والأمـان وشـتى أنـواع العـذاب و الظلـم والاسـتبداد، غارقـة بـين هـذه الحقيقـة وزيـف الإعـلام العالمـي ومسـاندة قـوى الـشر للاحتـلال الصهيـوني مـن قبـل الولايـات المتحـدة الامريكيـة والأنظمـة العميلـة و الـدول التـي ادعـت اتفاقيـات ومعاهـدات حقـوق الإنسـان والطفـل والمـرأة وكل مـا لـه الحـق في الحيـاة، أمـام مـا يحـدث كان لابـد لنـا مـن التحـرك السريـع لنـصرة الشـعب الفلسـطيني وإظهـار مظلوميتـه الكبـيرة التـي لم يحـدث لهـا مثيـل عـلى وجـه الأرض، وقـد ركزنـا عـلى الموضـوع الأكـثر أهميـة وحساسـية وهـي جريمـة التجويـع بحـق أبنـاء غـزة والتـي يرتكبهـا الاحتـلال الصهيـوني عـلى مـرأى ومسـمع مـن العـالم الصامـت والحـكام العـرب الذيـن خذلـوا القضيـة الأولى وهـي قضيـة فلسـطين، ونأمـل أن يوصـل التقريـر جـزءاً مـما تعانيـه غـزة مـن جرائـم الاحتـلال الصهيـوني، ومـا ذلـك إلا واجـب دينـي وأخلاقـي وإنسـاني علينـا وعـلى كل فـرد في هـذه الأمـة.

جريمة التجويع..إبادة صامتة ضد أبناء غزة:

ارتكـب العـدو الصهيـوني جرائـم حصـار وتجويـع بحـق سـكان قطـاع غـزة منـذ بدايـة أحـداث السـابع مـن أكتوبـر ٢٠٢٣م، حيـث يحـاصر سـكان غـزة حصـاراً شـاملاً ويعطـل دخـول الإمـدادات العاجلـة الـذي أدى لنـدرة في المـواد الأساسـية، حيـث حـذرت منظمـة الغـذاء العالميـة منـذ ٢٠٢٣مـن أن غـزة عـلى شـفا المجاعـة، ومـن أزمـة إنسـانية أوسـع نطاقـاً في القطـاع، وأشـارت هيومـان رايتـس ووتـش إلى أدلـة اسـتخدام إسرائيـل للتجويـع كسـلاح في حربهـا منـذ ٢٠٢٣، حيـث اسـتهدف الطـيران الإسرائيـلي البنيـة التحتيـة للغـذاء، مثـل المخابـز وطواحـين الدقيـق، بالإضافـة إلى التدمـير الإسرائيـلي الممنهـج لـلأراضي الزراعيـة.

وقـد اتهمـت منظـمات حقـوق الإنسـان إسرائيـل باسـتخدام التجويـع كأسـلوب مـن أسـاليب الحـرب، كـما زاد دخـول عـدد محـدود مـن شـاحنات المسـاعدات مـن حـدة المجاعـة، مـما دفـع الخـبراء إلى وصفهـا بأنهـا واحـدة مـن أسـوأ حـالات التجويـع التـي صنعهـا الإنسـان في مـا يقـرب مـن قـرن، وذكـرت شـبكة «سي إن إن» أن الفلسـطينيين كانـوا يأكلـون العشـب للبقـاء عـلى قيـد الحيـاة.

وقـد انتهـج الاحتـلال سياسـة التجويـع كسـلاح ضـد الأهـالي في قطـاع غـزة، من خـلال منع دخـول المسـاعدات الإنسـانية والمـواد الغذائية، مـما أدى إلى ارتفـاع كبـير في الأسـعار داخـل الأسـواق، وأمـام هـذا الحصـار الخانـق يلجـأ المواطنـون في غـزة إلى اسـتهلاك خبـز مصنوع من دقيـق فاسـد لسـد رمقهـم، الأمـر الـذي تسـبّب بإصابـة المئـات بأمـراض متنوعـة، كـما أن بعض العائـلات اسـتخدمت السـلاحف البحرية كطعـام بسـبب شـح الغـذاء واشـتداد الحصـار، ولجـأت عائـلات فلسـطينية في مخيم جباليـا لطحـن العـدس والأرز والمعكرونـة في خطورة غـير مسـبوقة بعـد إغـلاق المعابـر ومنـع الاحتـلال إدخـال المسـاعدات خاصـة الطحـين وارتفـاع الأسـعار، وقـد عجـزت الـدول العربية عن إيصـال قطـرة مـاء لأهـالي غـزة، واكتفـوا بمشـاهدة الإبـادة الجماعية وكأنهـا مشـهد اعتيادي.

وفي شمال قطاع غزة تصيب المجاعة أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني، حيث يعيشون مجاعة حقيقية في محافظة شمال القطاع بفعل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والحصار وإغلاق المعابر، مما أدى إلى فقدان المواد الغذائية من الأسواق. وطالبت المنظمات الدولية السلطات الإسرائيلية والمصرية بالإسراع في فتح معبر رفح أمام المساعدات الإنسانية لمواجهة أجواء المجاعة التي يمر بها القطاع، وذكر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن محافظات شمال غزة بحاجة إلى ألف و٣٠٠ شاحنة غذاء يومياً للخروج من حالة المجاعة.

مراحل المجاعة:

كان القطاع يئنُّ تحت وطأة الحصار والبطالة والفقر حتى قبل اندلاع الحرب في أكتوبر ٢٠٢٣، وبحسب تحليل للأمم المتحدة، كان أكثر من ٦٨٪ من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، حيث كانت تعتمد بشكل كبير على المساعدات الغذائية، وبلغ معدل الفقر العام نحو ٦١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، فيما كانت البطالة بنسبة ٤٥٪.

كما أن المعدل العالمي للجوع كان لا يتجاوز ٩,٢٪، ونسبة الجوع في الدول العربية لا تتجاوز ١٤٪، وبهذا تعتبر نسبة الجوع في قطاع غزة قبل الحرب من بين الأعلى في العالم، وذلك بسبب الحصار الذي فرضه الاحتلال على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧ والذي بموجبه حظر الاحتلال مواد عديدة اعتبرها «ثنائية الاستخدام»، شملت أسمدة وأعلافًا وتحسينات زراعية.

بعد أحداث السابع من أكتوبر وبعد ٤٨ ساعة من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت قراره بمنع دخول الغذاء والماء والوقود إلى القطاع، ليشكل هذا القرار اللحظة الفعلية التي بدأ فيها الاحتلال فرض حصاره التجويعي على قطاع غزة، وأغلقت إسرائيل جميع المعابر مع قطاع غزة الذي كان يدخله يوميا ٦٠٠ شاحنة عبر معبر كرم أبو سالم، وظلت المساعدات الإنسانية التي تدفقت إلى مطار العريش المصري محتجزة لـ ١٥ يوما كاملة قبل التوصل إلى اتفاق أمريكي مصري إسرائيلي لإدخالها بكميات لا تلبي ١٪ من احتياجات القطاع في الوضع الطبيعي.

بعد ذلك بدأ الجيش الإسرائيلي اجتياحه البري لشمال قطاع غزة في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣، بعد أيام من السماح بالدخول المقنّن للمساعدات، واقتصارها على خان يونس جنوبي قطاع غزة. وبدأ الاحتلال بفصل محافظات غزة وشمال غزة عن المحافظة الوسطى عبر قطع شارع صلاح الدين، والتقدم باتجاه شارع الرشيد الساحلي غربا لإطباق الحصار على مدينة غزة ومدن شمال القطاع، التي واجهت تقدما بريا مماثلا.

وسارعت المنظمات الدولية للانسحاب من شمال قطاع غزة، وتركت أكثر من مليون مواطن تحت سطوة آلة الحرب الإسرائيلية، وبدأت المواد الغذائية بالنفاد التدريجي مع محاصرة الشمال من أركانه الأربعة، واستمرار منع دخول أي نوع من المساعدات إليه، والتدمير الممنهج للأحياء السكنية والأسواق والمتاجر والمخابز، وواجه المواطنون صعوبات جمّة في تعويض ما ينقص من إمدادات.

وفي الأسابيع الأولى، استنفد شمال القطاع مخزون بيوته ومحاله التجارية من المواد الغذائية، ولجأ المواطنون إلى البحث في البيوت المدمرة أو الخالية من السكان عن المعلبات أو المجمدات، ويروي بعض السكان كيف أنهم اضطروا إلى خلع أبواب المحال التجارية التي هجرها أصحابها بحثا عما يسدّ جوعهم وأفراد أسرهم بعد نفاد مخزون الطعام لديهم.
بدأت ملامح المجاعة تظهر على من تبقى من سكان شمال القطاع مع الإصرار الإسرائيلي على منع دخول أي مساعدات غذائية، في ظل موجات من القصف الجوي العنيف، ومواجهات برية شرسة مع المقاومة.

وفي جنوب قطاع غزة، والمنطقة الوسطى، ظلت الأمور المعيشية أفضل نسبيا من الشمال، مع دخول أعداد محدودة من شاحنات المساعدات، لكن تقاطر مئات آلاف النازحين من شمال القطاع شكل ضغطا على مخزون هذه المناطق من المواد الغذائية، ورفع الحاجة إلى كميات أكبر من المساعدات الإنسانية التي ظلت على حالها.
وفي مطلع ديسمبر٢٠٢٣م، أطلق الاحتلال عمليته البرية لاجتياح مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، مما تسبب بتهجير مئات الآلاف من سكانها نحو مدينة رفح بالدرجة الأولى، ومناطق المخيمات الوسطى بأعداد أقل، وتحول قطاع غزة إلى ٣ كتل سكانية هي: رفح والوسطى والشمال.

وبعد مرور ٣ شهور كاملة على العدوان، استمر فصل شمال القطاع عن وسطه وجنوبه، ومع وصول المعارك إلى قلب مدينة خان يونس، استمر اتصال رفح بالمنطقة الوسطى عبر الطريق الساحلي، الذي كان عُرضة للغارات والقصف برا وبحرا وجوا.

ولا يزال شمال قطاع غزة تحت الحصار المطبق، يقطنه وفق التقديرات المتباينة قرابة ٧٠٠ ألف مواطن، حُرموا تماما من أي دعم غذائي أو وصول للمساعدات الإنسانية، التي قُطعت تماما وفق بيان برنامج الغذاء العالمي، أما في جنوب قطاع غزة، يستمر دخول شاحنات المساعدات الإنسانية بشكل متقطع، مما يسهم في توفير المعلبات والدقيق بكميات لا تلبي احتياج أكثر من مليون مواطن يقطنون رفح والمحافظة الوسطى.
وجاءت تصريحات المقرر الأممي المعنيّ بالحق في الغذاء، مايكل فخري، الذي اتهم إسرائيل «باستخدام الجوع سلاحا لإيذاء وقتل المدنيين في غزة»، لتؤكد ما جاء في تقرير لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» في ديسمبر ٢٠٢٣م قالت فيه إن الحكومة الإسرائيلية «تستخدم تجويع المدنيين أسلوبا للحرب في قطاع غزة، مما يشكل جريمة حرب»، وجاء التقرير في حينه ليشكل إثباتا حقوقيا على نمط الحصار الجديد الذي بدأت «إسرائيل» بفرضه على قطاع غزة، ويلاحظ المتابع استمرار المجاعة وتفاقمها في الشمال، حيث يعتمد الاحتلال إجراءات جديدة منها:

•إغلاق المسارات المؤدية إلى جنوب قطاع غزة، وفرض حصار مطبق على سكان الشمال، ومنعهم من التحرك جنوبا.
•لم يعُد جيش الاحتلال معنيا بتهجير سكان الشمال إلى الجنوب، بقدر ما أصبح يفرض إبادة صامتة بالتجويع، وإيصال من تبقى شمالا إلى مرحلة الهلاك جوعا، كأسلوب انتقام واضح.
•اتخذ الحصار على شمال قطاع غزة نمطا جديدا لم يقتصر على منع دخول المساعدات الإنسانية، بل تعداه إلى تحويل العدد القليل من الشاحنات التي يُسمح لها بالوصول إلى مصائد قنص واغتيال للمواطنين، الذين كانوا يتجمعون في انتظار وصول الشاحنات والحصول على المعونات.
•لجأ الاحتلال إلى استهداف شاحنات المساعدات ذاتها وقصفها وهي في طريقها إلى الشمال المحاصر، مما أسفر عن صدور قرارات بوقف إرسال المساعدات إلى الشمال، كما أعلن برنامج الغذاء العالمي.
ووثّقت عدسات الصحفيين في مدينة غزة، عشرات المقاطع المصورة، التي تظهر استهداف المواطنين بإطلاق النار من الدبابات وطائرات «كواد كابتر» المسيّرة، وحتى الزوارق البحرية، مما أسفر عن سقوط شهداء وجرحى من أجل الحصول على كيس طحين أو صندوق من المعلبات الغذائية.

وفي وسط وجنوبي القطاع، اتخذت تكتيكات الحصار الإسرائيلي أنماطا جديدة منها:

•اتفاقية إدخال المساعدات الأولى عبر معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، بعد تفتيشها في معبر العوجا «نيتسانا» الحدودي

بين مصر وإسرائيل، التي أسفرت عن دخول كميات محدودة من المساعدات شكلّت نسبة ضئيلة من احتياجات القطاع.

•جرى اتفاق جديد في ديسمبر ٢٠٢٣م لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة عبر كرم أبو سالم، بعد دخولها من مصر إلى إسرائيل عبر معبر العوجا، وهي الخطوة التي قالت الأمم المتحدة إنها تهدف لتسريع وتيرة دخول المساعدات إلى القطاع، وزيادة كمياتها عبر ضم المساعدات القادمة من الأردن للاتفاقية، لكنها لم تحقق أي فرق يُذكر؛ بل منحت الاحتلال سلطة التحكم المطلق بدخول المساعدات إلى جنوب القطاع.
•تواطؤ السلطات الإسرائيلية بشكل كامل في منع دخول المساعدات مطلقا إلى قطاع غزة، عبر السماح للمستوطنين في فبراير بالتظاهر أمام الطرق المؤدية إلى معبري كرم أبو سالم والعوجا «نيتسانا»، ومنع مرور الشاحنات وقطع طريقها.

بعد ذلك لجأ سكان شمال القطاع إلى البحث المضني عن أي طعام يمكن تناوله، ووصل بهم الحال إلى طحن علف المواشي والدواجن لتناوله، والبحث في الأراضي الزراعية عما تنبته الأرض من ورقيات.
وفي جنوب ووسط قطاع غزة يواجه السكان مشقة بالغة في توفير المواد الغذائية، نتيجة لشح المواد الغذائية وارتفاع أسعار المتوفر منها، في ظل أوضاع معيشية واقتصادية بالغة السوء.

وفي حين تمضي «إسرائيل» في استخدام الجوع كسلاح حربي ضد أهل غزة، بدأت أعداد الوفيات بالارتفاع نتيجة حالات الجفاف أو سوء التغذية، وانتشار واسع للأمراض المِعَوية؛ نتيجة شرب المياه الملوثة وغيرها .
وحالياً تشير ملاحظات عمال الإغاثة إلى خلو القطاع من أي مناطق «آمنة غذائيًا»، ويصفون القطاع بأنه الآن في «مرحلة ٤» (طوارئ مجاعة) أو «مرحلة ٥» (كارثة مجاعة)، خاصة بعدما أعلن برنامج الغذاء العالمي نفاد جميع مخزوناته الغذائية في غزة بحلول ٢٥ أبريل ٢٠٢٥.

كما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات قياسية تراوحت ما بين (+٤٠٠٪) و(+٢٦١٢٪) مع انهيار كامل لسبل العيش. حيث أشار برنامج الغذاء العالمي إلى أن سعر الرغيف ارتفع ١٥ مرة فوق مستواه الرسمي قبل إغلاق المعابر، ونتيجة لحالة المجاعة وسوء التغذية، وثّق القطاع الصحي ٥٧ حالة وفاة (منها ٥٣ طفلًا) مرتبطة بحالة التجويع وعدم إدخال حليب الأطفال، ومستويات مرتفعة من سوء التغذية لدى الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن وذوي الإعاقة الذين لا يتمكنون من الوصول إلى الغذاء السليم.

وقد صرّح المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بتاريخ ٤ مايو ٢٠٢٥ بأن: «أكثر من ٣,٥٠٠ طفل دون سن الخامسة يواجهون خطر الموت الوشيك جوعًا، فيما يقف نحو ٢٩٠,٠٠٠ طفل على حافة الهلاك، في وقت يفتقر فيه ١,١ مليون طفل يوميًا إلى الحد الأدنى من الغذاء اللازم للبقاء على قيد الحياة، كما وصل إلى المستشفيات ما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ طفل بسبب سوء التغذية الحاد»، وهذا قد ينذر بأن الخسائر البشرية الناتجة عن استمرار هذه المجاعة قد تتجاوز مجاعات الصومال واليمن وجنوب السودان.

كما صرح مكتب الإعلام الحكومي بغزة بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٢٥م بأنه تم تسجيل وفاة ٥٨ فلسطينياً بسبب سوء التغذية و٢٤٢ بسبب نقص الغذاء والدواء، وأن ٢٦ مريض كلى فقدوا حياتهم بسبب غياب الرعاية الغذائية والعلاجية، وأكثر من ٣٠٠ حالة إجهاض بين الحوامل بسبب نقص العناصر الغذائية الضرورية.

و صرح برنامج الأغذية العالمي إلى أن: «أكثر من ٧٠ ألف طفل في غزة يواجهون مستويات حادة من سوء التغذية، ونستغل كل فرصة لتقديم المساعدات الغذائية إلى غزة لكن ما يتم تقديمه لا يكفي، كما نحتاج إلى وصول فوري وآمن وبدون

قيود للمساعدات إلى غزة لتفادي المجاعة وإنقاذ الأرواح».

وفي ١٩ مايو ٢٠٢٥م سمحت إسرائيل بدخول مؤقت للمساعدات إلى غزة، و ما جرى على أرض الواقع هو السماح بدخول نحو ٩ شاحنات يوميًا، أي ما يعادل فقط ٥٪ من معدل الشاحنات التي كانت تدخل خلال الهدنة السابقة (٦٠٠ شاحنة يومياً)، حيث يمارس الاحتلال ما يُعرف بـ»هندسة المجاعة» إعلاميًا، عبر تصوير عدد محدود من الشاحنات كأنه إنجاز إنساني لتحقيق اللقطة الإعلامية المطلوبة، كما أن معظم الشاحنات تحتوي على طحين ومعلبات، دون أي مواد غذائية طازجة كالخضار أو اللحوم أو الدواجن، لضمان بقاء متوسط السعرات اليومية للفرد بين ١٠٠٠-١٥٠٠ فقط، وأفاد رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبده بأن» شاحنتان أكفان من بين ٥ شاحنات مساعدات دخلت غزة تبرعت بهما دولة عربية».

وفي ١٩ مايو ٢٠٢٥م أكد بيان لقادة بريطانيا و فرنسا و كندا بأن إعلان إسرائيل السماح بدخول كمية ضئيلة من الغذاء إلى غزة غير كاف على الإطلاق، وطالب البيان إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في غزة والسماح الفوري بدخول المساعدات، وأكد على أن التهجير القسري انتهاك للقانون الإنساني الدولي، كما عارض البيان توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وأنهم سيتخذون إجراءات أخرى بما في ذلك فرض عقوبات على إسرائيل، وأنهم سيتخذون إجراءات ملموسة إذا لم توقف إسرائيل هجومها العسكري في غزة وترفع القيود المفروضة على المساعدات.

وفي ٢٣ مايو ٢٠٢٥م أفاد المفوض العام للأونروا بأن :»المساعدات التي تصل الآن إلى قطاع غزة أشبه بإبرة في كومة قش، وتدفق المساعدات بشكل هادف ومتواصل هو السبيل الوحيد لمنع تفاقم الكارثة الحالية، وأقل ما نحتاجه هو ٥٠٠ أو ٦٠٠ شاحنة يوميا تدار من خلال هيئات أممية بينها الأونروا، ويجب تغليب إنقاذ الأرواح على الأجندات العسكرية والسياسية، و يعاني سكان قطاع غزة من الجوع والحرمان من أساسيات الحياة لأكثر من ١١ أسبوعا، كما أن إمدادات الطعام لأطفال غزة نفدت ومات كبار السن بسبب نقص الأدوية».

وفي ٢٤ مايو ٢٠٢٥م قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: «شعب غزة يعاني خطر المجاعة والعالم يتفرج، وعلى إسرائيل احترام القانون الإنساني والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية وتوصيلها»، وأضاف: «إسرائيل سمحت فقط بتوصيل ٥٠ شاحنة مساعدات من جملة ٤٠٠ شاحنة تنتظر الوصول لغزة، و على إسرائيل بصفتها قوة احتلال أن توافق على السماح بدخول وتسهيل المساعدات اللازمة لغزة، ونطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإدخال كل المساعدات اللازمة لقطاع غزة، والأمم المتحدة لن تشارك في أي مخطط لا يحترم القانون الدولي والمبادئ الإنسانية والنزاهة والاستقلال والحياد، وكل المساعدات المُصرَّح بها لغزة حتى الآن ضئيلة للغاية بينما هناك حاجة إلى تدفق كبير للإمدادات».

فلسطينيون نازحون يصطفون لتلقي الطعام المُقدم من قبل المؤسسات الخيرية

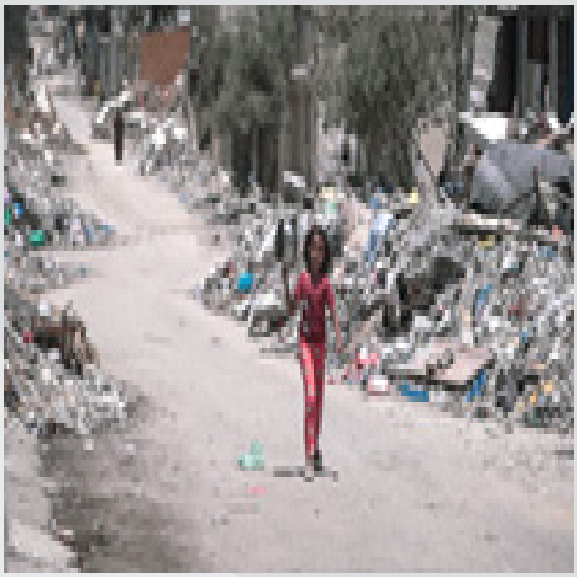

مُسن يجمع ويأكل بقايا الطعام في قطاع غزة

فتاة فلسطينية تمشي في شارع مدمر في غزة بحثًا عن الطعام

٢ تُفق على تبادل الأسرى والهدنة بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ١٥ يناير ٢٠٢٥ لإنهاء الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١٩ يناير، وخرقت إسرائيل الاتفاق ولم تلتزم به.

صرخات جوع في طوابير المنتظرين للطعام في غزة

أطفـال مصابـون بأمـراض سـوء التغذيـة نتيجـة المجاعـة والحصـار
في غـزة

معانـاة شـديدة يواجهـا أطفـال غـزة في الحصـول عـلى
الماء

استهداف مصادر الغذاء:

منذ أكتوبر ٢٠٢٣ حدثت كارثة حقيقية للزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في غزة، وأظهرت تحليلات الأمم المتحدة والأقمار الصناعية أن ٧٥٪ من الأراضي الزراعية أُحرقت أو دُمرت (١١٢٩٣ هكتارًا من أصل ١٥٠٥٣ هكتارًا)، وبلغت خسائر الثروة الحيوانية ما يزيد عن ٩٦٪ من الماشية والدواجن.

كما قضت الضربات على أكثر من ثلاثة أرباع بساتين الزيتون والفواكه، وهذا التخريب الهائل قضى عمليًا على الإنتاج المحلي، والذي كان يغطي ٤٠٪ من الطلب الغذائي قبل العدوان، والتي أصبحت الآن شبه معدومة. البنية التحتية للمياه والري تضررت أيضًا، حيث أصبحت الآبار والطاقة متوقفة مع نقص الوقود، وأصبح وضع القطاع الزراعي على حافة الانهيار والناس في ظلام دامس يفتشون في آثار الدمار عن أي سماد أو بذرة.

ولم يكتفِ الاحتلال بذلك، بل قام باستهداف ٣٧ مركزًا لتوزيع المساعدات الغذائية و٢٦ تكية لتوزيع وجبات الطعام والعديد من شاحنات المساعدات المحملة بالمواد الغذائية، بالإضافة إلى الإغلاق الكامل الذي تكرّر عدة مرات أثناء الحرب والذي يعيش أبناء غزة حاليًا أطول مدده والتي تجاوزت الشهرين.

بالإضافة إلى الدمار المباشر، أدّت الحرب إلى إغلاق المخابز والمستودعات، ففي نهاية مارس ٢٠٢٥، أعلن برنامج الغذاء العالمي (WFP) أن مخابزه المدعومة كلها خرجت عن الخدمة لندرة الغاز والدقيق. كما وصلت الأسعار إلى مستويات خيالية حيث سجل كيلو الدقيق ما بين ٥٠٠٪ إلى ٧٠٠٪ فوق سعره قبل الحرب، وتكدست آلاف شاحنات المساعدات الغذائية على المعابر وحولها ولم يسمح بدخولها..

مأساة غزة، قصص من الواقع:

سنموت من الجوع

- إحدى النساء في غزة تتحدث عن المجاعة قائلة:» لم يتناول أطفالي طعام الغداء ولا طعام العشاء، لقد أعطونا بسكويت أكله الأطفال خلال يوم كامل، إذا لم نمت من اليهود فسنموت من الفقر والجوع والأمطار والبرد، أسأل الله أن يعيننا على حالتنا هذه».

أتمنى أنت تنشق الأرض وتبلعنا

- أحد المدنيين يتحدث:» أحياناً أستيقظ من النوم وأجد زوجتي تبكي، ولكي نحصل على ربطة خبز في غزة يجب أن نقف في صف طويل جداً، وفي هذه اللحظة نشعر بالعز والقهر، ونتمنى أن تنشق الأرض وتبلعنا».

تعبنا من هذه الحياة

-- تحدث أحد المدنيين قائلاً:» لا توجد حياة ولا عيش كريم، لم نعد قادرين وتعبنا من هذه الحياة، لا يوجد أكل ولا شرب، حتى الحطب سعره غالي، الكيس الطحين ب ٥٠٠ و ٦٠٠ ونحن غير قادرين على شرائه».•

اشتقنا للخبز الأبيض:

طفلة صغيرة تتحدث وعينيها مليئة بالدموع:"
اسمي مريم محمود ماهر عبدربه، بيوتنا
دُمرت ووضعنا صعب، وأصبحنا نأكل
الزعتر بدون خبز، أبي استشهد، وينقصنا
كل شيء، اشتقنا للخبز الأبيض واشتقنا لكل شيء".

الطفل أسامة..ضحية المجاعة

تتحدث والدة أسامة قائلة:» في البداية كان وزن أسامة ١٣ كيلو، ومع إغلاق المعابر وعدم دخول المواد الغذائية أصبح وزنه عشرة كيلو، والآن في المستشفى أصبح وزنه ٨ ونصف كيلو، يعني أن كل يوم ينقص وزنه، وأنا لا أستطيع أن أوفر له المواد الغذائية في ظل إغلاق المعابر، كما أن أسعار المواد الغذائية مرتفعة جداً، وأنا أناشد المنظمات الدولية أن تسرع في تحويل أسامة للخارج لكي يتعالج ويصير مثل بقية الأطفال ويذهب إلى الروضة ويمارس حياته كبقية أطفال العالم».

ويتحدث أحد الأطباء في المستشفى الذي يتواجد فيه أسامة قائلاً:» أسامة عمره أربع سنوات ويُفترض أن يكون وزنه ١٦ كيلو تقريباً، واليوم وزنه أقل من ٩ كيلو، يعني فقد ٥٠٪ من وزنه. الطفل أسامة يحتاج إلى بروتينات بشكل جيد وبأي شكل من الأشكال، ومنذ خرق التهدئة لم يتمكن أسامة من أن يحصل على البروتينات، وحصل لديه نحول ونقص شديد في الوزن أدى إلى هذا الشكل الذي تشاهدوه، والآن لديه علامات جفاف شديد ولديه فقدان للعضلات في جميع أنحاء جسده، ولديه حتى فقدان في النسيج اللحمي تحت الجلد، ويعاني من وضع كارثي جداً ينذر لا قدر الله بوفاته إذا لم يتم التدخل والسماح بدخول المواد الغذائية، ولا بد من فتح المعابر لكي يدخل العلاج اللازم لأسامة ماذا وإلا من الأفضل تحويل هؤلاء الأطفال إلى خارج الوطن لتلقي العلاج، لكن ما يحدث مع أسامة سيحدث مع غيره، فهل سنحول كل الشعب إلى خارج قطاع غزة».

الرحلة الأخيرة للبحث عن الطحين:

تتحدث والدة الطفل فايز بحزن وألم عميق وتحكي عما حدث لطفلها قائلة: «قال لي لا تخافي سأعود سريعاً»، لكنها لم تنتظر طويلاً حتى عاد محمولاً على الأكتاف، ملفوفًا بكفن أبيض، بعد أن اغتالته طائرة إسرائيلية مسيّرة.

فايز أبو سمرة (١٤سنة)، كان وحيد والديه من الذكور، وأخًا لأربع شقيقات يصغرنه، عاش مع عائلته في حي الشجاعية شرق غزة، أجبرت أسرته على النزوح من بيتها المدمّر إثر قصف عنيف طال الحي، رحلوا بما استطاعوا حمله، لكنهم تركوا خلفهم كيس طحين وبعض المؤونة البسيطة التي كانت تسدّ رمقهم.

الطفل فايز، لم يكن يحمل سلاحًا، ولا ارتدى زيًّا عسكريًا، لم يكن سوى طفل جائع، أنهكته الحرب كما أنهكت أهله، فقرّر أن يحمل على كتفيه مسؤولية أسرة بأكملها ويذهب بحثًا عن كيس طحين

كان يحمل حلمًا صغيرًا وكيسًا فارغًا، ذاهبًا به إلى منزله المهدم في حي الشجاعية شرق غزة، ليجلب لأمه وشقيقاته الأربع كيس طحين وبعض الفتات المتبقي في مطبخ البيت المهجور، لكن قذيفة صهيونية قطعت عليه الطريق إلى الأبد.

الطفلة مريم..أوجاع وبكاء

يتحدث والد الطفلة مريم أبو دقة بحسرة وألم شديدين قائلاً:» عملنا للطفلة مريم الكثير من الفحوصات، لديها تضخم في الكبد والكلى والطحال، وهبوط في نسبة الدم، حيث بلغت نسبة الدم لديها أربعة، ووزنها ٤ كيلو وعمرها سنتين بينما كان وزن

مريم قبل أن تمرض ١٠ كيلو، وأناشد العالم الإسلامي أن يقف مع ابنتي وأن يساعدوها على السفر إلى الخارج، فلديها تقارير طبية واعتماد من منظمة الصحة العالمية، وما ينقصنا هو إخراجها من قطاع غزة إلى أي مكان لكي تتلقى العلاج المناسب».

جريمة التجويع،تاريخ أسود ضحيته الإنسان:

التجويع استراتيجية تُستخدم في النزاعات المسلحة أو الحروب، ويُحرم فيها المدنيون أو الجماعات المستهدفة من المواد الأساسية مثل الطعام والماء بهدف إجبارهم على الاستسلام أو تحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، وتشمل هذه السياسة فرض حصار على مناطق معينة، مما يمنع وصول الإمدادات الإنسانية والموارد الأساسية للسكان المحليين.

وقد استخدمتها القوى الاستعمارية على مر التاريخ لإخضاع كل المحاولات الثائرة ضد سياساتها، واستمرت أداة بيد الدول حديثا، فطبّقتها إسرائيل في غزة بحجة وقف تمويل المقاومة وبهدف الضغط على المدنيين في غزة من أجل تهجيرهم منها قسراً.

واعتُبرت سياسة التجويع بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية أمرا غير أخلاقي، ولذلك حظرتها عدد من مواثيق القانون الدولي، مثل القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، التي تمنع استخدام التجويع وسيلة في جميع النزاعات المسلحة.

ولاستخدام التجويع في النزاعات العسكرية والسياسية تاريخ طويل، وقد ورد ذكره لأول مرة في قانون ليبر عام ١٨٦٣ في الحرب الأهلية الأمريكية، حين أقر الرئيس أبراهام لينكولن مبدأ يحدد حدود الأعمال العدائية. وأشار لينكولن إلى أنه «من المشروع تجويع العدو المتحارب، سواء كان مسلحا أو غير مسلح»، بهدف تسريع استسلامه، مما يعني أن السياسة الأمريكية كانت وقتها تبيح استخدام التجويع للضغط على العدو في الحرب، لكنها تراجعت فيما بعد عن سياستها رسميا في عام ٢٠١٥.

مع ذلك لم تكن أمريكا أول من استعان بهذه السياسة، فقد تبنتها الإمبراطورية البريطانية في المجاعة الكبرى في أيرلندا (١٨٤٥-١٨٥٢)، وانتهجتها القوى الاستعمارية والإمبريالية عموما في القرن العشرين، ولجأت بلجيكا في الكونغو وبريطانيا في كينيا إلى اتخاذ التجويع سياسة لقمع المقاومة وفرض السيطرة الاستعمارية، مما أدى إلى معاناة إنسانية كارثية وآثار طويلة الأمد على السكان المحليين.

وعمدت الدول حديثا إلى اللجوء لسياسة التجويع للضغط السياسي والعسكري على المناطق التي تريد إخضاعها لسياساتها، أبرزها سياسة إسرائيل الممنهجة في التحكم بالمساعدات الإنسانية وإغلاق المعابر وقطع الماء والكهرباء عن قطاع غزة وقصف البنية التحتية والمحال والمنازل وغيرها. وقد تصاعدت شدة التضييق الإسرائيلية على الفلسطينيين في غزة عقب أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وتبنت سياسة الأرض المحروقة، ودمرت المحاصيل الزراعية ومنعت أصحابها من الوصول إليها، كما منعت دخول شاحنات الإغاثة، وتسبب ذلك بكارثة إنسانية شديدة لسكان القطاع.

وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت في ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ فرض حصار كامل على قطاع غزة، مؤكدا أنه لن يكون هناك كهرباء وطعام وماء أو غاز، وأضاف «نحن نقاتل حيوانات بشرية ونتصرف وفقا لذلك».

الولايات المتحدة شريك رئيسي في الإبادة الجماعية:

منذ بدء عدون الاحتلال الصهيوني على غزة في السابع من أكتوبر قامت الولايات المتحدة بتأييد ومساندة العدو الصهيوني، حيث أعلن الرئيس الأمريكي «جو بايدن» أن دعم بلاده للاحتلال الصهيوني صلب كالصخر وراسخ، كما لم تتردد واشنطن في تقديم كل وسائل الدعم المطلوبة لها سياسياً وعسكرياً.

ورغم طول الأمد وعجز الاحتلال الصهيوني عن تحقيق أهدافه المعلنة، وقفت الولايات المتحدة بجانب الاحتلال الصهيوني في المحافل السياسية، حيث استخدمت واشنطن حق نقض الفيتو أربع مرات إزاء قرارات ذات صلة بالقضية الفلسطينية، ثلاثة منها ضد وقف إطلاق النار وواحد يناقض قبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، أما في أروقة المحاكم الدولية فهاجم الرئيس الأمريكي طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية «كريم خان» من المحكمة إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس لوزراء الصهيوني «نتنياهو» ووزير دفاعه «جالانت» لدورهما في الحرب على غزة، كما رفضت واشنطن دعوى جنوب أفريقيا التي تتهم الاحتلال الصهيوني بارتكاب إبادة جماعية في غزة.

وقد تبنت الولايات المتحدة سياسة مزدوجة تسير في خطين متوازيين، الأول قائم على الدعم الكامل والمشاركة في الجهد العسكري والحربي الصهيوني، والثاني قائم على مراعاة الرأي العام الدولي والأمريكي الغاضب والرافض لهذه الحرب.

واقترح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في بداية ولايته الثانية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٥م، أن تتولى الولايات المتحدة إدارة قطاع غزة وتطوره إلى «ريفييرا الشرق الأوسط».
وفي ٤ فبراير ٢٠٢٥، أعلن ترامب هذا المخطط خلال مؤتمر صحفي مشترك في الغرفة الشرقية للبيت الأبيض إلى جانب رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو. تدعو هذه الخطة إلى نقل جزء كبير من الشعب الفلسطيني من غزة إلى مصر والأردن ودول أخرى. وافقت إسرائيل على تسليم غزة إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب، وذكر ترامب لدى إعلانه الخطة أن الولايات المتحدة تتوقع أن يكون لها ملكية طويلة الأمد في غزة.
وفي تصريح لاحق، ذكر ترامب للصحفيين «لسنا في عجلة من أمرنا» بشأن الخطة، و في ٧ فبراير، صرح ترامب بأن الولايات المتحدة تنظر إلى الأمر على أنه «صفقة عقارية» وقال «نحن لا نتحدث عن قوات على الأرض أو أي شيء»، و في ٩ فبراير، صرح ترامب بالقول أنه «ملتزم بشراء وامتلاك غزة، وفيما يتعلق بإعادة إعمارها، فقد نمنحها لدول أخرى في الشرق الأوسط لبناء أجزاء منها، وقد يفعل ذلك أفراد آخرون تحت إشرافنا، و تحدث وزير الخارجية ماركو روبيو مؤيدًا خطة ترامب وقال: «إن الولايات المتحدة مستعدة لقيادة غزة وجعلها جميلة مرة أخرى».

وأوضح ترامب في مقابلة تلفزيونية في ١٠ فبراير أن الفلسطينيين لن يكون لهم حق العودة في إطار خطته للسيطرة على قطاع غزة، قائلًا:» لن يكون لهم حق العودة لأنهم سيحصلون على منازل أفضل بكثير»، وكان ترامب في الأيام الأولى من ولايته الثانية، في يناير ٢٠٢٥، قد صرح متحدثًا عن غزة «يمكن القيام ببعض الأمور الجميلة هناك. الساحل مذهل، والطقس والموقع رائعان، يمكن تحقيق بعض الأشياء الرائعة في غزة، يمكن تحقيق بعض الأشياء الجميلة في غزة».
رحب قادة الأحزاب الرئيسية في إسرائيل بخطة ترامب، وقال يائير لبيد أنه لم يفهم «قنبلة ترامب» بشأن غزة، لكنه أشار إلى أن هذه الخطة تعبر عن التزامه بأمن إسرائيل.

مؤسسة إغاثة غزة، مخطط إغاثة أم سياسة تهجير؟

بينما تحذر الأمم المتحدة من مجاعة وشيكة تهدد نصف مليون فلسطيني في قطاع غزة، طرحت الولايات المتحدة خطة جديدة لتوزيع المساعدات عبر كيان حديث التأسيس باسم «مؤسسة إغاثة غزة»، ورغم التمويل الكبير والدعم الإسرائيلي الصريح، رفضت الأمم المتحدة التعاون مع هذه الخطة، معتبرة أنها تفتقر إلى الحياد وتخدم أهدافًا سياسية.

وبحسب وكالة رويترز فقد أنشئت مؤسسة «غزة ريليف» في جنيف بشهر فبراير ٢٠٢٥م كمؤسسة غير ربحية تسعى لتنظيم وتوزيع المساعدات في غزة، بتنسيق مع شركتين أمنيتين أمريكيتين هما «يو.جي سولوشنز» و"سيف ريتش سولوشنز». وكانت تعتزم المؤسسة بدء عملياتها في مايو الجاري، بتمويل تجاوز ١٠٠ مليون دولار لم يُكشف عن مصادره.

الخطة الأمريكية تنص على توزيع المساعدات في أربعة مواقع جنوب ووسط القطاع، بإشراف مباشر من الشركات الأمنية، وبدون مشاركة الجيش الإسرائيلي ميدانيًا، كما تزعم المؤسسة. لكن الأمم المتحدة ترى أن تلك المواقع تُستخدم لتسهيل التهجير القسري للسكان، بينما تستمر الغارات على مناطق يُفترض أنها آمنة. وقال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، توم فليتشر، إن «الخطة لا تستوفي المعايير الإنسانية من حياد واستقلال ونزاهة، بل تعتبرها الأمم المتحدة تهديدًا لتوسيع النزوح وتحويل المساعدات إلى ورقة مساومة». ورفضت المنظمة الدولية تضييع الوقت على خطط بديلة خارج النظام الإنساني القائم.

وبحسب تقارير فإن الخطة الجديدة تسعى إلى تهميش وكالة «الأونروا»، الجهة الأهم في تقديم الإغاثة داخل القطاع، والتي تتعرض لحملة تشويه إسرائيلية تتهمها بالتحريض ودعم الإرهاب. وترى الأمم المتحدة أن تجاوز «الأونروا» هو تقويض لهيكل الإغاثة المعتمد منذ عقود، وفتح الباب لتسييس العمل الإنساني، كما أن الولايات المتحدة طرحت الخطة بعد فشل التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، وإغلاق إسرائيل للمعابر، ما جعل الكثيرين يرون في «مؤسسة إغاثة غزة» وسيلة لتمرير المساعدات بشروط الاحتلال، لا عبر آلية إنسانية مستقلة. ووصف نتنياهو المواقع التي ستوزع فيها المساعدات بأنها «مناطق آمنة»، ودعا السكان إلى الانتقال إليها، وهو ما تراه الأمم المتحدة محاولة لتكريس التهجير القسري تحت غطاء إنساني.

ورغم أن الخطة حازت على دعم إسرائيلي رسمي، إلا أن الأمم المتحدة تمسكت بآليتها السابقة التي كانت ناجحة خلال فترات الهدنة، مطالبةً إسرائيل بفتح المعابر والسماح بمرور المساعدات دون عرقلة أو استهداف. وقال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام: «لسنا بحاجة إلى جهة جديدة تملي علينا كيف نقوم بعملنا، لدينا بنية فاعلة، تحتاج فقط إلى فتح المعابر وضمان الأمن».

وبحسب الأمم المتحدة، يُصنف الوضع الغذائي في غزة حاليًا بأنه الأخطر منذ عقود، ومع ذلك تستمر الأطراف الفاعلة، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل، في فرض شروط وتقييد تدفق المساعدات عبر آليات تثير الشكوك حول دوافعها. ويرى مراقبون أن «مؤسسة إغاثة غزة» ليست مجرد مبادرة إنسانية، بل هي أداة سياسية لتهميش الأمم المتحدة وتعديل البنية الإغاثية بما يخدم موازين القوى الجديدة في القطاع، وسط مخاوف من استغلال الحصار لتغيير الواقع الجغرافي والسكاني للقطاع المنكوب.

وفي ٢٧ مايو ٢٠٢٥م أكد مكتب الإعلام الحكومي بغزة بأن العدو الإسرائيلي فشل فشلاً ذريعاً في مشروع توزيع المساعدات وسط تصاعد جريمة التجويع، وناشد الدول العربية للتدخل الفوري وتفعيل مسارات إنسانية مستقلة وآمنة تكسر الحصار، وأكد رفضه القاطع لأي مشروع يعتمد مناطق عازلة أو ممرات إنسانية تحت إشراف العدو.

دور العرب في خذلان غزة

منذ بداية الاجتياح الصهيوني لقطاع غزة والعرب يتخاذلون عن نصرة غزة، وقد تجاوز حد التخاذل ليتحول إلى حالة من الهوان والصّغار وانعدام الوزن ما يفوق التصور، وما ينذر بنتائج وخيمة على الأمة العربية والإسلامية في العقود المقبلة.
لقد فقدت الدول العربية والإسلامية وزنها وقيمتها وتأثيرها على الصعيد الدولي، بحيث لا تستطيع أن تجبر الكيان الصهيوني والمجتمع الدولي على إدخال الغذاء والدواء إلى قطاع غزة بطريقة منظمة تحفظ للمنكوبين والمكلومين في قطاع غزة كرامتهم التي عجز الكيان الصهيوني عن كسرها رغم الدمار والقتل والتجويع.

إن السبب في تخاذل العرب هو الوهن الذي حوّل الجيوش العربية والإسلامية إلى حصون شاهقة تتمترس خلفها الأنظمة الحاكمة، فلا تتحرك إلا لتنقض على شعوبها أو على شقيقاتها من الدول المجاورة، أو لتشترك في مناورات مشتركة مع من يسلب إرادة أوطانهم ويهيمن على سيادتها.

وعن مواقف بعض الدول العربية فقد ظهرت مصر والأردن بموقفين منفصلين، أقرب إلى إدارة أزمة داخلية منه إلى مواجهة مشروع استعماري يستهدف المنطقة كلها، فمصر حافظت على تشغيل معبر رفح وفق إيقاع ينسجم مع متطلبات الحصار الإسرائيلي أكثر من كونه استجابة لاحتياجات غزة، و رفضت رسميًا التهجير، لكنها لم تستخدم أوراق الضغط التي تملكها، مثل تعطيل التنسيق الأمني أو التهديد بإعادة النظر في اتفاقية السلام، والأردن رغم استدعائه لسفيره في تل أبيب، لم يتخذ أي إجراء عملي ضد استمرار الاستيطان أو تهجير الفلسطينيين من شمال الضفة، بل بقي التعاون الأمني في معظمه قائمًا، في وقت تتصاعد فيه وتيرة تهويد القدس وتفريغ مناطق واسعة من سكانها.

والمؤسف بأن دولاً عربية كالسعودية والإمارات وغيرها تقدم دعما للكيان الصهيوني في عدوانه على غزة، ورغم أن بعضًا من أشكال هذا الدعم يبقى سريًا ومخفيًا، إلا أن تصريحات مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين تتكرر في الإشارة إلى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الدول في دعم أمن إسرائيل بالمنطقة. فمن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي سبق وقال «إذا نظرت إلى إسرائيل، ستكون في ورطة كبيرة بدون السعودية»، إلى رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو الذي أكد في أكثر من مقام أن دول عربية تقدم الدعم لكيانه، وأن جميع حكام هذه الدول «يدركون تمامًا أن إسرائيل ليست عدوهم بل أكبر حلفائهم» ولذلك فإنهم «يودون رؤيتنا نهزم حماس». وتتشابه التصريحات التي تصب في سياق يؤكد أن ما خفي خلف الكواليس أعظم.
ورغم تصاعد الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وما رافقها من دعواتٍ شعبية متكررة لمقاطعة الاحتلال اقتصاديًا، تُظهر الإحصاءات الرسمية أن وتيرة التجارة مع الدول العربية لا تزال في تصاعد ملحوظ، فقد تقدّمت الإمارات لتصبح الشريك العربي الأبرز للكيان خلال الحرب على غزة، فيما سجلت البحرين قفزة غير مسبوقة خلال الأشهر العشرة الأولى من الحرب، بارتفاع بنسبة ٩٥٠٪..

ولم يقتصر هذا الدعم على الجانب التجاري فقط، فرغم الحرب ودعوات المقاطعة، كشفت تحقيقات عن استمرار تدفق المنتجات العربية إلى الكيان الصهيوني، ومما يتجاوز هذا التعاون، تكشف التحقيقات عن تورط السعودية والإمارات وقطر في تمويل شركات مرتبطة بشكل مباشر بأنشطة استيطانية في الضفة المحتلة، وتلعب هذه الشركة دورًا محوريًا في تمويل الاقتصاد الإسرائيلي، حيث استثمرت في شركة «فينيكس المالية» المتورطة في دعم الأنشطة الاستيطانية.

هذا الدعم اتخذ بعدًا جديدًا خلال العدوان، فمع الحصار اليمني على السفن المرتبطة بالكيان التي تمر في البحر الأحمر وباب المندب ممثلة ٧٠٪ من واردات الإمدادات الغذائية، تدخلت دول خليجية لإنقاذ الكيان، حيث لعبت الإمارات دورًا محوريًا من خلال إنشاء طرق بديلة لشحن المواد الغذائية عبر جسر بري يربط موانئ دبي بتل أبيب من خلال ممر بري يمر عبر السعودية والأردن. وسخرت البحرين موانئها لحل أزمة شحن البضائع الإسرائيلية عبر البحر الأحمر، متحولة إلى محطة لوجستية بديلة للسفن القادمة من الصين والهند.

كما أعلنت الإمارات صراحة عن التزامها بتعميق علاقاتها مع كيان الاحتلال، وهو ما تجسد في عدة مجالات استراتيجية، خاصة في مجال الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية. وفي عام ٢٠٢٤، كشف موقع Balkan Insight أن شركة Yugoimport-SDPR المرتبطة بالإمارات قامت بتصدير أسلحة بقيمة ١٧,١ مليون دولار إلى الكيان عبر طائرات عسكرية إسرائيلية تم استخدامها في حرب الإبادة ضد الفلسطينيين في غزة.

وإن كانت التقارير تشير إلى أن دول التطبيع ساهمت بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية للأسلحة، فإن دولًا أخرى كالسعودية وقطر تطبعان في الخفاء عسكريًا، وتواصل قطر تعزيز علاقاتها العسكرية مع الكيان في الخفاء لتعزيز قدراتها الجوية وتوريد قطع غيار لعدد من المعدات العسكرية مثل الدبابات والعربات المصفحة والناقلات.

وفي إطار هذا التعاون، تولت الإمارات عمليات دعم لوجستية للكيان، إذ تحول مطار دبي إلى نقطة تجمع لجنود الاحتلال الاحتياط المتواجدين في دول آسيا، حيث تم تسهيل سفرهم للقتال في غزة عبر شركة طيران «يسرائير» بالتنسيق مع «القنصلية الإسرائيلية» في دبي. وفي السياق نفسه، تولت الإمارات تنظيم برامج ترفيهية لجنود الاحتلال للاستمتاع بإجازات ترفيهية قبل العودة إلى القتال في غزة. وقد شمل الدعم توصيل حزم المساعدات والتبرعات من الجالية اليهودية في دبي إلى جيش الاحتلال عبر القنصليات والسفارات الإسرائيلية في دبي.

إن هذا الموقف العاجز من الدول العربية والإسلامية، وهذا التخاذل الفاضح عن نصرة أهل غزة، جريمة كبرى، سيسطرها التاريخ بحروف دامية يظللها الخجل والقهر. وإن استمرار هذا العجز والتخاذل سيعرضها لخذلان الله لها ولشعوبها في موطن تحب فيه نصرته، حين لا تجد لها نصيراً، ولن يكون هذا الموطن بعيداً.

الإطار القانوني لجريمة التجويع:

جميع الأعراف الدولية تصف تجويع السكان أسلوبًا عدوانيًا محظورًا، وقد اعتُبر جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. فيحظر على الدول الأطراف حسب اتفاقية جنيف الرابعة صراحةً استخدام الجوع كسلاح أو كعقاب، وقد أكدت المحكمة الجنائية الدولية في لائحة اتهاماتها أن تجويع المدنيين (حرمانهم من المواد الضرورية للعيش) يعاقب عليه ضمن جرائم الحرب.

وسياسة التجويع جريمة محظورة بموجب عدد من القوانين والاتفاقيات الدولية، ويُنظر إليها على أنها انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ومن أبرز الأطر القانونية التي تناولت هذه الجريمة:
•اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.

•اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) وتحظر استهداف المدنيين بحرمانهم من المواد الضرورية لحياتهم.
•البروتوكول الإضافي الأول الصادر عام ١٩٧٧، ويؤكد على حظر استخدام التجويع سلاحا في النزاعات الدولية ا لمسلحة .

•البروتوكول الإضافي الثاني وينص على حماية المدنيين من آثار النزاعات غير الدولية، بما في ذلك منع استخدام سلاح التجويع ضدهم.

•القانون الدولي العرفي ويحظر استخدام التجويع ضد السكان المدنيين في جميع أشكال النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية.

•القرار ٢٤١٧ الذي تبنته الأمم المتحدة.

لم يحظر التجويع دوليا حتى عام ١٩١٩، لكنه لم يُعدّ جريمة حرب صريحة، وخلصت لجنة دولية آنذاك إلى أن التجويع يعد انتهاكا لقوانين الحرب لكن دون تجريمه بشكل واضح، واستمرت هذه الفجوة القانونية حتى عام ١٩٧٧، عندما تم تقنين حظر استخدامه أسلوبا في الحرب بموجب البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف، الذي منع أيضا تدمير الموارد الضرورية للمدنيين.

كما نص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ على أن تجويع المدنيين عمدا عبر حرمانهم من العناصر الأساسية لبقاء حياتهم، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة يُعد جريمة حرب.
وفي عام ٢٠٠٢، دخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ، لكنه لم يُدرج جريمة حرب إلا في النزاعات المسلحة الدولية، مما جعل معظم حالات التجويع المتعمد في الحروب الأهلية خارج نطاق المحاسبة القانونية.

وفي ٢٠١٨، تبنّت الأمم المتحدة القرار ٢٤١٧ الذي دان لأول مرة استخدام التجويع أسلوب حرب، وعدّه جريمة حرب، لكن هذا الوصف لم يكن ملزما قانوناً، وفي ٢٠١٩، نجحت سويسرا في تعديل نظام روما الأساسي لإدراج التجويع جريمة حرب في النزاعات غير الدولية، وصادقت عليه ١١ دولة.

تصريحات تحذر من المجاعة:

في العام ٢٠٢٣م حذرت الكثير من التصريحات من خطر المجاعة في قطاع غزة، ففي ١٨ أكتوبر صرحت علياء زكي، المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي، أن «الناس معرضون لخطر المجاعة»، وفي اليوم نفسه، دمرت غارة جوية إسرائيلية مخبزًا في مخيم النصيرات مما أسفر عن مقتل أربعة من عمال المخبز، وفي ١٩ أكتوبر أفادت التقارير أن «عدة مخابز تعرضت لقصف جوي إسرائيلي، مما جعل من الصعب على السكان العثور على الطعام». وفي ٢١ أكتوبر أصدرت الأمم المتحدة بياناً قالت فيه إن «المخزونات الغذائية قد استنفدت تقريباً». وصرحت سيندي ماكين، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، أن «الناس يموتون جوعًا حرفيًا بينما نتحدث»، و بحلول ٢٤ أكتوبر أفادت التقارير أن «العديد من المخابز قد أغلقت أبوابها، في حين أن تلك التي لا تزال مفتوحة لديها طوابير طويلة لساعات طويلة»، و في ٢٧ أكتوبر صرح متحدث باسم برنامج الأغذية العالمي بأن «الغذاء والإمدادات الأساسية الأخرى تنفد» ، وبحلول ٢٨ أكتوبر دمرت الغارات الجوية الإسرائيلية خمس مخابز في القطاع. وفي ١ نوفمبر قصفت إسرائيل أحد المخابز الأخيرة المتبقية في مدينة غزة. وفي ٢ نوفمبر، أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن «أكثر من نصف المخابز في غزة قد دمرت»، وفي ٣ نوفمبر، ذكر مسؤولو الأمم المتحدة أن «متوسط النظام الغذائي في غزة يتكون من قطعتين فقط من الخبز يوميًا»، وفي ٨ نوفمبر، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن «شمال غزة لم يعد به أي مخابز عاملة»، وذكرت منظمة أكشن إيد أن «أكثر من نصف مليون من سكان غزة يواجهون الموت جوعاً»، وفي ١١ نوفمبر صرحت كورين فلايشر، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي في الشرق الأوسط، أن «مئات الأشخاص يصطفون لساعات كل يوم للحصول على حصص الخبز من المخابز»، وصرحت سيندي ماكين في ١٧ نوفمبر أن «المدنيين يواجهون احتمالاً فورياً للمجاعة».

وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣ وصفت (أونروا) منطقة شمال قطاع غزة بأنها «مدينة أشباح»، محذرة من أن «السكان يقتربون من مجاعة إذا استمرت الأوضاع بهذا التدهور»، وفي ٩ ديسمبر ٢٠٢٣ قال برنامج الأغذية العالمي انه «أصبح من المستحيل إيصال المساعدات إلى الجياع في قطاع غزة مع تصعيد إسرائيل هجماتها»، وفي ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ قالت (أونروا): «إن الجوع ظهر خلال الأسابيع القليلة الماضية، ونلتقي بالمزيد من الأشخاص الذين لم يأكلوا ليوم أو يومين أو ثلاثة أيام في غزة».

وعن أزمة المياه في غزة، فقبل الحرب اشترت غزة حصة صغيرة من مياهها من إسرائيل (٦٪ في عام ٢٠٢١)، وأدى الحصار الذي فرضته إسرائيل على خطوط أنابيب المياه إلى تفاقم مشاكل إمدادات المياه في قطاع غزة، الذي كان يعاني بالفعل من نقص شبه كامل في طبقات المياه الجوفية الصالحة للشرب. وفي ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣م قالت الأمم المتحدة إن «الإجراءات الإسرائيلية تسببت في نقص المياه مما أثر على ٦٥٠ ألف شخص»، وفي ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣م أعلنت الأونروا أن «غزة لم تعد تتمتع بمياه الشرب النظيفة»، وأن «مليوني شخص معرضون لخطر الموت».

وفي ١٥ أكتوبر، وافقت إسرائيل على استئناف إمدادات المياه، ولكن في جنوب غزة فقط، ونظراً لأن مضخات المياه في غزة تحتاج إلى الكهرباء، فإن الاتفاق لم يضمن تجدد إمكانية الوصول إلى المياه، وفي ١٦ أكتوبر، قال ما يسمى وزير الطاقة إسرائيل كاتس إن المياه متوفرة بالقرب من جنوب خان يونس، إلا أن وزارة الداخلية في غزة نفت ذلك، وفي الوقت نفسه، كان السكان يشربون مياه البحر والمياه قليلة الملوحة من آبار المزارع، مما أثار مخاوف من الأمراض المنقولة بالمياه، وبحلول ١٧ أكتوبر أعلنت الأمم المتحدة أن آخر محطة لتحلية مياه البحر في غزة قد أُغلقت. و ذكرت صحيفة الغارديان أن «هناك مخاوف من تزايد عدد الأشخاص الذين يموتون بسبب الجفاف»، وفي ١٨ أكتوبر أعلنت إسرائيل أنها لن تسمح بدخول الوقود إلى غزة، وذكرت الأونروا

أن «هناك حاجة للوقود لاستئناف عمليات ضخ المياه»، وقام بعض سكان غزة بشراء المياه من بائعين قاموا بتنقية المياه باستخدام الألواح الشمسية، وفي ٢٢ أكتوبر ذكرت الأمم المتحدة أن «سكان غزة لجأوا إلى شرب المياه الملوث»، وفي ٢٥ أكتوبر أعلنت منظمة أوكسفام أن «المياه نفدت فعلياً من غزة».

وفي ٣ نوفمبر ٢٠٢٣م ذكرت الأمم المتحدة أن «الكثيرين ما زالوا يعتمدون على المياه الجوفية قليلة الملوحة أو المالحة» ، وفي ٦ نوفمبر ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن «استمرار نقص المياه يثير المخاوف من تعرض السكان للجفاف»، وأعلنت الأونروا في ١٥ نوفمبر أنه «بسبب نقص الوقود فإن ٧٠ ٪ من سكان غزة لن يتمكنوا من الوصول إلى المياه النظيفة». وفي ١٧ نوفمبر ذكرت منظمة أوكسفام أن «إمدادات المياه في غزة بلغت ١٧٪ من طاقتها قبل الحصار».

وفي ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣، أكد رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن «حالات وفاة الأطفال جوعاً تزداد داخل مدارس تابعة للأونروا بعد معاناتهم مضاعفات صحية نتيجة سوء التغذية». وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» إن «الأطفال النازحين حديثا في جنوب قطاع غزة يحصلون على كميات من الماء أقل كثيرا من المطلوب للبقاء على قيد الحياة». وفي ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ قالت لجنة مدعومة من الأمم المتحدة إن «كل سكان غزة وعددهم ٢,٣ مليون نسمة يواجهون مستويات أزمة جوع وخطر مجاعة يتزايد كل يوم». وفي ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣ قال برنامج الأغذية العالمي إن «أكثر من واحدة من بين كل أربع أُسر في غزة تعاني جوعاً شديداً، بينما يُحدق شبح المجاعة على القطاع ما لم تجرِ استعادة الوصول إلى الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية بشكل كافٍ». وفي ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٣ قالت اليونيسف إن «٨٠٪ من أطفال غزة يعانون من فقر غذائي حاد»، كما حذرت من أن «خطر الموت من الجوع أصبح حقيقيا في القطاع»، وفي٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، قالت مؤسسة «أكشن إيد فلسطين» إن «عشرات الآلاف من النساء الحوامل يعانين من الجوع الشديد بسبب الأزمة الغذائية المتصاعدة في غزة»، وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣ طالبت الخارجية الفلسطينية هيئة الأمم المتحدة بالإعلان رسمياً عن أن «قطاع غزة يعاني مجاعة تهدد مواطنيه بالموت بسبب حرب الإبادة والحصار»، وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣ أعلنت الأمم المتحدة تعيين الهولندية سيغريد كاج منسقة للإشراف على شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة في إطار قرار اتخذه مجلس الأمن الدولي في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣ لزيادة المساعدات الإنسانية، وأضافت الأمم المتحدة في بيانها: «ستعمل في هذا الدور على تيسير وتنسيق ومراقبة والتحقق من شحنات الإغاثة الإنسانية لغزة، كما أنها ستنشئ آلية لتسريع وصول المساعدات إلى غزة من خلال دول غير منخرطة في الصراع».

وفي العام ٢٠٢٤م حذرت الكثير من التصريحات من خطر المجاعة في قطاع غزة، ففي ٣ يناير ٢٠٢٤ صرح «عارف حسين» كبير الاقتصاديين في برنامج الأغذية العالمي أن «٨٠ ٪ من جميع الأشخاص في العالم الذين يعانون من المجاعة أو الجوع الكارثي موجودون في قطاع غزة»، وفي ١٢ يناير ٢٠٢٤ قال «ستيفان دوجاريك» المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة: «أخبرنا زملاؤنا أنه في الفترة بين ١ و١٠ يناير لم تصل سوى ٣ شحنات فقط من أصل ٢١ شحنة من المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء ومياه وغيرها من السلع الحيوية إلى شمال وادي غزة». وفي ٢٣ يناير ٢٠٢٤ قال برنامج الأغذية العالمي إنه «تمكن بصعوبة من تقديم مساعدات غذائية ضئيلة جداً إلى جنوب قطاع غزة منذ بداية الحرب في السابع من أكتوبر الماضي، وإن خطر حدوث مجاعة في مناطق قطاع غزة لا يزال قائما».

ووفي ١ فبراير ٢٠٢٤، صرحت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إن «الاحتياجات الإنسانية لأكثر من مليوني شخص في قطاع غزة تواجه خطر التفاقم بعد قرار العديد من الدول تعليق دعمها». وفي

٢٠ فبراير ٢٠٢٤ قال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إنه أوقف مؤقتا تسليم المساعدات الغذائية إلى شمال غزة حتى تسمح الظروف في القطاع الفلسطيني بتوزيع آمن، كما نبه إلى أن عدداً أكبر من النازحين قد يواجهون الموت بسبب الجوع. وفي ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، حذّرت منظمة إنقاذ الطفولة (سايف ذا تشلدرن) الخيرية من أن «خطر المجاعة يُتوقع أن يتزايد طالما استمرت حكومة إسرائيل في عرقلة دخول المساعدات إلى غزة، وكذلك الحصول على المياه والخدمات الصحية وغيرها»، كما قال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فيليب لازاريني، إنه «لا يزال من الممكن تجنب المجاعة في غزة إذا سمحت إسرائيل للوكالات الإنسانية بإدخال المزيد من المساعدات»، وفي ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ قال مسؤول كبير في مجال الإغاثة بالأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي إن «ما لا يقل عن ٥٧٦ ألف شخص في قطاع غزة يمثلون ربع السكان أصبحوا على بعد خطوة واحدة من المجاعة»، وأكد أن «حدوث مجاعة على نطاق واسع أمر شبه حتمي ما لم يتم اتخاذ إجراء».

وفي ٢ مارس ٢٠٢٤، أعلنت منظمة الصحة العالمية تسجيل ١٠ أطفال ماتوا جوعا في قطاع غزة، مشيرة إلى توقعات بأن يكون العدد الحقيقي للوفيات بسبب نقص الغذاء أعلى من ذلك. وفي ٣ مارس ٢٠٢٤، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، وفاة ١٥ طفلا نتيجة سوء التغذية والجفاف خلال الأيام الماضية في مستشفى كمال عدوان. وفي ١٦ مارس ٢٠٢٤ حذرت وكالة الأونروا من أن «المجاعة تلوح في الأفق في قطاع غزة» مؤكدة أن «طفلا من كل ٣ أطفال دون السنتين في شمال القطاع يعاني من سوء التغذية الذي ينتشر بسرعة بين الأطفال ويصل إلى مستويات غير مسبوقة». وفي ١٨ مارس ٢٠٢٤ قالت وكالة الغذاء التابعة للأمم المتحدة إن «المجاعة وشيكة في شمال غزة، حيث يواجه ما يقدر بنحو ٧٠ ٪ من السكان جوعا كارثيا»، كما أصدر برنامج الأغذية العالمي أحدث نتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، مؤكدا أن «عدد الأشخاص الذين يواجهون مستوى كارثي من الجوع في جميع أنحاء قطاع غزة ارتفع إلى ١,١ مليون، بما يمثل حوالي نصف السكان». بدوره قال جوزيب بوريل، مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إن «الحرب الإسرائيلية في غزة حوّلت القطاع إلى مقبرة مفتوحة»، وأكد أن «الآلاف من سكان غزة يعيشون في حالة مجاعة رغم أن عشرات الشاحنات من المساعدات متوقفة على الحدود مع القطاع»، متهما إسرائيل باستخدام المجاعة كسلاح حرب عبر عدم السماح لشاحنات المساعدات بدخول القطاع. واتهمت منظمة أوكسفام غير الحكومية إسرائيل بتعمد منع إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك المواد الغذائية والمعدات الطبية، مؤكدة أن الظروف التي شهدها قطاع غزة أسوأ من كونها كارثية، في وقت بات القطاع على شفا مجاعة، من جهته قال فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأونروا، إن «الجوع في قطاع غزة من صنع الإنسان، وأن الوكالة في سباق مع الزمن لوضع حد للجوع المتفاقم ووقف المجاعة التي تلوح في الأفق في القطاع».

وفي ١٩ مارس ٢٠٢٤ قال فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إن «القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة ترقى إلى مستوى التجويع، وهو ما يعد جريمة حرب». وأوضح تصنيف أممي عن معدلات الجوع عالمياً أن «النقص الشديد في الغذاء ببعض أنحاء قطاع غزة تجاوز مستويات المجاعة، و الموت الجماعي أصبح وشيكاً ما لم يُبرم اتفاق لوقف إطلاق النار، والسماح بتدفق المواد الغذائية إلى المناطق المعزولة بسبب القتال». وفي ٢٠ مارس ٢٠٢٤ قالت ناليدي باندور، وزيرة خارجية جنوب إفريقيا، في ندوة مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي بواشنطن، قالت أن: «إسرائيل تتحدى قرار محكمة العدل الدولية وتتجاهل تماماً الإجراءات المؤقتة لمنع الإبادة الجماعية في قطاع غزة»، و ما نشهد حالياً أمام أعيننا يمثل حملة تجويع جماعي ومجاعة»، وفي ٢١ مارس ٢٠٢٤ أكد تيدروس جيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، أن «زيادة إنفاذ المساعدات عبر المعابر البرية إلى غزة هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يساعد في الحيلولة دون وقوع مجاعة في القطاع». وفي ٢١ مارس ٢٠٢٤، وبمناسبة اليوم العالمي للمياه، أعلن الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة المياه في فلسطين، أن «قطاع غزة يعاني أزمة حادة

في الحصول على المياه في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر، فكل مواطن بالقطاع بالكاد يحصل على ما بين ٣ و١٥ لتراً من المياه يومياً وهو أقل من الحد الأدنى للبقاء على الحياة».

وفي ٢٢ مارس ٢٠٢٤ أكد جوزيب بوريل، مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، على أهمية الدور الذي تلعبة الأونروا، مؤكدا أنه لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها شريان الحياة للمدنيين المحاصرين في قطاع غزة، كما توفر الدعم الضروري للفلسطينيين في المنطقة بأكملها. وفي ٢٤ مارس ٢٠٢٤ حثّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، في مؤتمر صحفي في القاهرة، إسرائيل على إزالة ما يتبقى من عقبات أمام دخول المساعدات إلى الفلسطينيين في قطاع غزة، مشدداً على أن الطريق البري هو الأكثر فاعلية وكفاءة في نقل البضائع الثقيلة، مطالبا بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، و قال فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا إنه «اعتبارا من اليوم أصبحت الأونروا التي تمثل شريان الحياة الرئيسي للاجئي فلسطين، محرومة من تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى شمال غزة»، و أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية قرار إسرائيل منع الأونروا من إدخال مساعدات لشمال غزة، وقالت إن من شأنه أن يعمق المجاعة وجرائم القتل بالتجويع والتعطيش، وفي ٢٥ مارس ٢٠٢٤ قال عدنان أبو حسنة، الناطق باسم وكالة الأونروا، إن «قرار إسرائيل منع إدخال المساعدات إلى شمال غزة خطير وسيزيد ويعمق المجاعة، كما أنه سيعجل من تدهور الوضع الإنساني»، ودعا تيدروس أدهانوم غيبريسوس، مدير منظمة الصحة العالمية، إسرائيل للتراجع فورا عن قرارها بمنع الأونروا من دخول شمال القطاع، مؤكدا أن القرار بمثابة قتل للأشخاص الذين يتضورون جوعا. وفي ٢٥ مارس ٢٠٢٤ قالت كاثرين راسل، مديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، عبر منصة «إكس»، إن «المجاعة وشيكة في شمال غزة والأطفال يموتون بسبب سوء التغذية والجفاف»، مؤكدة أن «أرواح الأطفال وصحتهم في غزة أصبحت على المحك». وفي ٢٦ مارس ٢٠٢٤، دعا ينس لايركه، المتحدث باسم الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إسرائيل إلى إلغاء قرارها بمنع وصول المساعدات الغذائية لشمال غزة من «الأونروا»، مؤكدا أن «الناس هناك يواجهون الموت القاسي بسبب المجاعة».

وفي ٢٦ مارس قالت أنالينا بيربوك، قالت: وزيرة الخارجية الألمانية خلال زيارة إلى تل أبيب: «إن الوضع في غزة جحيم للمدنيين الذين يجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم اليومية، ويجب أن تكون المنظمات الدولية قادرة على تقديم المساعدات الحيوية دون عوائق». وقال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في اجتماع مع نظيره الإسرائيلي يوآف جالانت إن حماية الفلسطينيين من الأذى أمر أخلاقي واستراتيجي، واصفاً الوضع في غزة بأنه كارثة إنسانية. وفي ٢٨ مارس ٢٠٢٤ قالت مجلة «إيكونوميست» البريطانية إن قطاع غزة على شفا مجاعة بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول الأغذية وانقطاع توزيعها، مشددة على أن أسرع طريقة لمنع هذه الإشكالية هي وقف مؤقت لإطلاق النار. وحذر برنامج الأغذية العالمي من مجاعة وشيكة في شمال غزة مع استمرار إسرائيل منع وصول قوافل المساعدات، لافتا إلى أن واحدا من كل ثلاثة أطفال دون سن الثانية يواجهون سوء التغذية الحاد. وفي ٢٨ مارس ٢٠٢٤ أمر قضاة محكمة العدل الدولية بالإجماع إسرائيل باتخاذ كل الإجراءات الضرورية والفاعلة لضمان دخول إمدادات الغذاء الأساسية لسكان غزة دون تأخير، وقال القضاة إن «الفلسطينيين في غزة يواجهون ظروف حياة صعبة في ظل انتشار المجاعة التي ظهرت بالفعل في القطاع». وفي ٢٩ مارس ٢٠٢٤ دعا فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا، إلى ضرورة ممارسة المزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل لتنفيذ أمر محكمة العدل الدولية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان وصول المساعدات الأساسية وقوافل الأغذية إلى سكان قطاع غزة لمنع حدوث مجاعة. وفي ٢٩ مارس ٢٠٢٤ حذر مسؤول وزارة الخارجية الأمريكية لـ«رويترز» من خطر وجود المجاعة في شمال قطاع غزة مؤكدا أن خطرها أيضا يمتد إلى جنوب ووسط القطاع، مشددا على ضرورة إدخال البضائع والأغذية على نطاق واسع خاصة إلى مناطق الشمال. وأعلن حسام أبو صفية مدير مستشفى كمال عدوان في شمال غزة، عن تسجيل ٢٣ حالة وفاة نتيجة الجوع في شمال القطاع، وحذر من تزايد أعداد الوفيات بسبب سوء التغذية والمجاعة ما لم يُسمح بإدخال الغذاء والمستلزمات الطبية في أسرع وقت.

وفي ١ أبريل ٢٠٢٤ كشفت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن إسرائيل قدمت اقتراحا للأمم المتحدة بتفكيك وكالة الأونروا في الأراضي الفلسطينية، ونقل موظفيها إلى وكالة بديلة لتوصيل كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى قطاع غزة. وفي ٦ أبريل ٢٠٢٤ قال مارتن جريفيث، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إن المجاعة باتت وشيكة في قطاع غزة الذي وصل لمرحلة مروعة بعد ٦ أشهر من حرب جلبت الموت والدمار. وفي ٩ أبريل ٢٠٢٤ قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن «استخدام إسرائيل التجويع كسلاح في قطاع غزة يمثل جريمة حرب»، وأكدت أن «تأثير التجويع على سكان غزة يتفاقم بسبب الانهيار شبه الكامل لنظام الرعاية الصحية». وفي ١١ أبريل ٢٠٢٤ قالت المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» إن «سكان شمال غزة يعتمدون بشكل كبير على العشب للبقاء على قيد الحياة مؤكدة أن الفرصة ما زالت قائمة لمنع المجاعة في قطاع غزة إذا ما تم غمره بالمساعدات». وفي ١٧ أبريل ٢٠٢٤ أكد آندريا دي دومينيكو، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن «المنظمة لا تزال تسعى جاهدة لمنع حدوث مجاعة في غزة، موضحا أن هناك صعوبات كبيرة تواجه توصيل المساعدات داخل القطاع، حيث تم رفض ٤١٪ من الطلبات التي قدمتها الأمم المتحدة لتوصيل المساعدات لشمال غزة خلال الأسبوع الماضي». وأعلنت الأمم المتحدة توجيه نداء للجهات المانحة لتوفير تمويل بقيمة ٢,٨ مليار دولار لمساعدة أكثر من ٣ ملايين شخص في قطاع غزة والضفة الغربية حتى نهاية العام في تخفيف نقص الغذاء ودرء خطر المجاعة في غزة. وفي ١٨ أبريل ٢٠٢٤ حذر فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا، أمام مجلس الأمن الدولي من الرضوخ لطلب إسرائيل بحل الوكالة الأممية، مؤكدا أن ذلك من شأنه أن يفاقم المجاعة في قطاع غزة. وفي ١٩ أبريل ٢٠٢٤ قال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إن :» القطاع يواجه كارثة بيئية بسبب انقطاع المياه وتوقف عمل جميع الآبار لنفاد الوقود».

وفي ٢٤ أبريل ٢٠٢٤ قالت كورين فليشر، المديرة الإقليمية لبرنامج الأغذية العالمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:» إن المجاعة صارت على الأبواب لاسيما شمالي قطاع غزة». وقال ديفيد ساترفيلد المبعوث الأمريكي الخاص للقضايا الإنسانية في الشرق الأوسط:» إن خطر المجاعة شديد جداً في غزة خصوصاً في شمال القطاع»، وطلب إسرائيل ببذل كل ما في وسعها لتجنب المجاعة. وفي ٢٥ أبريل ٢٠٢٤ أطلقت وكالة الأونروا نداء لجمع ١,٢١ مليار دولار للتعامل مع الأزمة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة والاستجابة للاحتياجات في الضفة الغربية. وفي ٢٥ أبريل ٢٠٢٤ حمّلت منظمة «بتسليم» الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان، إسرائيل مسؤولية ما وصفته بجريمة التجويع في غزة، وأشارت في وثيقة بعنوان «عار التجويع: إسرائيل مسؤولة عن جريمة التجويع في قطاع غزة» إلى أن الإجراءات التي تتخذها حكومة نتنياهو زائفة وغير كافية لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع، وقال كارل سكاو، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة:» إن شمال قطاع غزة ما زال يتجه نحو المجاعة»، وطالب إسرائيل بالسماح بدخول كميات أكبر وأكثر تنوعاً من المساعدات الإنسانية. وفي ٢٩ أبريل ٢٠٢٤ أعلنت مؤسسة «وورلد سنترال كيتشن» الإغاثية الخيرية، أنها قررت استئناف عملياتها في قطاع غزة بعد شهر من وقفها بسبب مقتل ٧ من موظفيها في غارة جوية إسرائيلية.

وفي ١مايو ٢٠٢٤ صرحت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية أن مستوطنين إسرائيليين متطرفين اعتدوا على قافلتي مساعدات أردنية في طريقهما إلى قطاع غزة كانتا تحملان الغذاء والطحين ومساعدات إنسانية أخرى. وفي ٤ مايو ٢٠٢٤ قالت سيندي ماكين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، إن «شمال غزة يعاني من مجاعة كاملة، وهذه المجاعة تتجه نحو جنوب القطاع». وفي ٧ مايو ٢٠٢٤ حذرت «الأونروا» من استمرار توقف دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة عبر معبر رفح الحدودي بعدما أعلنت القوات الإسرائيلية سيطرتها عليه، محذرة من أن الجوع الكارثي الذي يواجهه الفلسطينيون لا سيما في شمال القطاع سيزداد سوءا إذا انقطعت طرق الإمداد. وفي ٩ مايو ٢٠٢٤ قال مارتن جريفيث، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ:» إن المدنيين في غزة يتعرضون للتجويع والقتل، و المنظمات

الأممية ممنوعة من مساعدتهم بسبب غلق المعابر الرئيسية». وفي١٠ مايو ٢٠٢٤ توقعت منظمة اليونيسف في غزة نفاد المخزونات الغذائية في جنوب القطاع خلال أيام، مشددة على ضرورة الحيلولة دون وفيات الأطفال. وفي١١ مايو ٢٠٢٤ حذر برنامج الأغذية العالمي من توقف عملياته في غزة بينما ينفد الغذاء من السكان، مشيرا إلى إن المساعدات لم تصل إلى القطاع من المعابر الجنوبية منذ ثلاثة أيام. وفي ١٣ مايو ٢٠٢٤ قام متظاهرون من حركة «تساف ٩» الإسرائيلية بتعطيل شاحنات مساعدات قرب حاجز ترقوميا بالقرب من الخليل جنوب الضفة الغربية، حيث كانت تلك الشاحنات متجهة لغزة. وفي ١٧ مايو ٢٠٢٤ أجرت «اندبندنت» تحقيقا صحفيا شمل وثائق مسربة وشهادات مسؤولين سابقين وحاليين، كشف في طياته إدانة كبيرة للرئيس الأمريكي جو بايدن وإدارته لتواطؤهم في السماح بتفشي كارثة المجاعة في قطاع غزة من خلال عدم اتخاذهم التدابير الكافية بعد تلقيهم تحذيرات متتالية من خبرائهم ومنظمات الإغاثة التابعة لهم. وفي ٢١ مايو ٢٠٢٤ قالت إيديم وسورنو، المسؤولة في جهود الإغاثة بالأمم المتحدة، إنه:» لا يوجد ما يكفي من الإمدادات والوقود لتوفير أي مستوى معقول من الدعم لشعب غزة»، مضيفة: «لم تعد لدينا كلمات لوصف ما يحدث في غزة، وصفنا ذلك بأنه كارثة، وكابوس، وجحيم على الأرض، إنه كل هذا، بل وأسوأ». وقالت وكالة الأونروا إن «توزيع الطعام في مدينة رفح جنوبي غزة معلق حالياً بسبب نقص الإمدادات وغياب الأمن». ودعا تيدروس أدهانوم جيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، إسرائيل إلى رفع الحصار والسماح بمرور المساعدات إلى غزة في الوقت الذي يواجه فيه السكان هناك المجاعة. وفي ٢٩ مايو ٢٠٢٤ حذرت منظمة العمل ضد الجوع من أن الأزمة الإنسانية في القطاع تتصاعد بمعدل سريع، محذرة من نفاد الغذاء في غزة» وأنه بحلول اللحظة التي يُعلن فيها عن حدوث مجاعة سيكون الأوان قد فات بالفعل.

وفي ٤ يونيو ٢٠٢٤ قالت حنان بلخي، المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لمنطقة شرق البحر المتوسط، إن «بعض سكان غزة يضطرون إلى شرب مياه الصرف الصحي وتناول علف الحيوانات والأطفال بالكاد يحصلون على الطعام، بينما الشاحنات تقف خارج رفح». وفي ٥ يونيو ٢٠٢٤ توقع تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي أن يواجه أكثر من مليون شخص في غزة الموت والجوع بحلول منتصف يوليو إذا لم تتوقف الحرب. وفي ١٣ يونيو ٢٠٢٤ أفادت وكالة الأونروا بأن «أطفال غزة يبحثون في القمامة يومياً عن الطعام» لافتة إلى أن «أكثر من ٣٣٠ ألف طن من النفايات تتراكم في مناطق القطاع ما يشكل مخاطر بيئية وصحية كارثية». وفي ١٢ يونيو ٢٠٢٤ حذر تيدروس أدهانوم جيبريسوس، مدير منظمة الصحة العالمية، من أن «نسبة كبيرة من سكان غزة يواجهون جوعاً كارثياً وظروفاً شبيهة بالمجاعة». وفي ١٤ يونيو قال كارل سكاو، نائب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة:» إن إمدادات الغذاء لجنوب قطاع غزة معرضة للخطر بعد أن وسعت إسرائيل نطاق عملياتها العسكرية، إن الوضع يتدهور في جنوب غزة وذلك مع تفاقم حدة الجوع وخطر المجاعة في شمال القطاع». وفي ١٨ يونيو ٢٠٢٤ حذّر المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة من أن «القطاع يتجه إلى المجاعة بشكل متسارع، متهما إسرائيل والولايات المتحدة بمنع وصول المساعدات والبضائع إلى سكان قطاع غزة، داعياً إلى تدخل دولي فوري لوقف هذه الجريمة».

وفي ٩ يوليو ٢٠٢٤ اتهم خبراء حقوقيون في الأمم المتحدة إسرائيل بشن حملة تجويع متعمدة وموجهة أسفرت عن زيادة ملحوظة في وفيات الأطفال بقطاع غزة، وفي ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤م أفاد المجلس النرويجي للاجئين بأن حصار إسرائيل يمنع ٨٣٪ من المساعدات الغذائية من الوصول إلى غزة، وأن الناس في غزة يتناولون وجبة واحدة فقط كل يومين.

وفي ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م قال المهندس عاصم النبيه المتحدث باسم بلدية غزة بأن «المياه تصل إلى ٤٠٪ فقط من إجمالي مساحة المدينة/ والنازحون يعانون من أجل الحصول على المياه، و الكميات التي تصل للمواطنين محدودة جدًا ولا تبلي كافة الاحتياجات اليومية، وما يزيد عن ٧٥٪ من آبار المياه في المدينة تعرضت لأضرار كلية أو جزئية، وهناك أضرار طالت ما يزيد عن ١٠٠ متر طولي من شبكات المياه مما يجعل

عملية إيصال المياه لكافة المناطق مستحيلاً، كما أن عدم توفر المياه بكميات كافية يقود إلى انتشار الأوبئة والأمراض خاصة الأمراض الجلدية». وفي ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤م قالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن « ٧٠٪ من الأراضي الزراعية في غزة تضررت أو تدمرت بالكام»ل وخطر المجاعة قائم يهدد كامل القطاع».

وفي ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤م أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بأن «الهجمات الصهيونية على المستشفيات في شمالي غزة لها تأثير مدمر على المدنيين الذين ما زالوا في المناطق المحاصرة، و الجيش الصهيوني دخل المستشفى الإندونيسي في شمالي غزة وأجبر طاقمه والمرضى على إخلائه، ووردت تقارير عن هجمات في وحول مستشفى العودة وكمال عدوان المرفقين الصحيين اللذين لا يزالان يعملان بشكل محدود، وقد رفضت سلطات الاحتلال ٤٨ من أصل ٥٢ محاولة من الأمم المتحدة للوصول الإنساني إلى المناطق المحاصرة في شمالي القطاع في ديسمبر، فمنذ ٦ أكتوبر ٢٠٢٤ لم يتم تسهيل أي من المحاولات الإنسانية للأمم المتحدة للوصول إلى شمالي غزة، وحوالي ٨٠٪ من أراضي قطاع غزة تخضع لأوامر إخلاء نشطة، و ٩٠٪ من الأسر عانت من انخفاض إضافي في القدرة على الوصول إلى الغذاء مقارنة بشهر نوفمبر».

ووفي ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤م أفادت مساعدة المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة قائلة: « حذرنا من تقويض وسائل بقاء الناس على قيد الحياة في غزة، والهجمات على خدمات الرعاية الصحية والطوارئ متواصلة في غزة، ورفضت إسرائيل ١٥٠ محاولة إدخال مساعدات لشمال غزة منذ أكتوبر»، وفي ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤م قالت وكالة أسوشيتد برس الأمريكية بأنمنظمة رائدة التي تراقب أزمات الغذاء في العالم سحبت تقريرا حذرت فيه من مجاعة وشيكة بشمال قطاع غزة، والولايات المتحدة طالبت المنظمة سحب تقريرها بعد انتقادات علنية للتقرير من قبل السفير الأمريكي في إسرائيل، وقد ضغطت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على منظمة مراقبة المجاعة سحب تحذيرها المتصاعد بشأن المجاعة شمال غزة.

وفي العام ٢٠٢٥م حذرت الكثير من التصريحات من خطر المجاعة في قطاع غزة، ففي ٢٦ يناير ٢٠٢٥م قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة بالأمم المتحدة: « لقد تم قتل الأطفال في غزة وتجويعهم وتجميدهم حتى الموت»، وفي ٥ مارس ٢٠١٥م تحدث رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني «حشد» صلاح عبد العاطي لوكالة «صفا» بأن «منع المساعدات جريمة حرب ضد الإنسانية ويكرّس واقع الإبادة الجماعية، و ٨٠٪ من سكان غزة يعتمدون على المساعدات وغيابها يفاقم معاناتهم، ويستخدم الاحتلال العقاب الجماعي لخنق غزة اقتصاديًا وإنسانيًا ما يزيد الكارثة الإنسانية خاصة في رمضان ومع انخفاض الحرارة، كما أن ارتفاع الأسعار وانقطاع الوقود يهددان الخدمات الأساسية ويؤديان إلى انتشار الأوبئة»، وأضاف بأن «إسرائيل تنتهك القانون الدولي عبر سياسة التجويع والتنصل من التزاماتها، و الاحتلال لم يسمح إلا بإدخال ١٣٢ ألف خيمة من أصل ٢٠٠ ألف ورفض إدخال الكرفانات، ولم يصل سوى ٤٦,٥٪ من الوقود مع حظر شامل على الوقود التجاري والمستلزمات الطبية ومواد البناء»، وتحدث بأن «الجريمة مستمرة بغطاء أمريكي رغم أن واشنطن طرف ضامن للاتفاق، وأن الصمت الدولي تواطؤ والمطلوب ضغط فوري لفتح المعابر وإدخال المساعدات، و يجب محاسبة الاحتلال على جرائمه وتحويل وقف إطلاق النار إلى اتفاق دائم».

وفي ١٧ مارس ٢٠٢٥م أفاد برنامج الأغذية العالمي بأنه لم يدخل أي طعام إلى غزة منذ ٢ مارس وسط إغلاق مستمر للمعابر، وارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية في غزة إلى أكثر من ٢٠٠٪، وفي ٤ أبريل ٢٠٢٥م تحدث الناطق باسم الأونروا عن انهيار المناعة بين أهالي قطاع غزة بسبب سوء التغذية ونقص الدواء وتفشي الأمراض، وفي ٦ أبريل ٢٠٢٥م قالت اليونيسيف: «لدينا آلاف الطرود من المساعدات تنتظر الدخول إلى قطاع غزة ويجب السماح بدخولها فورا»، كما تحدثت عن إغلاق ١٥٪ من مراكز علاج سوء التغذية منذ

١٨ مـارس ٢٠٢٥ بسـبب أوامـر الإخـلاء أو القصـف، وعـن تفاقـم حالـة ٣٥٠ طفـلا كانـوا يعالجـون مـن سـوء التغذيـة في المراكـز المغلقـة مـا قـد يهـدد حياتهـم. وفي ٧ أبريـل ٢٠٢٥م تحـدث المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان بـأن «غـزة أصبحـت مقـبرة للقانـون الإنسـاني الـدولي ومصـير ٢,٥ مليـون شـخص في القطـاع ينتظـر العدالـة، ودول أوروبيـة والولايـات المتحـدة ليسـت متواطئـة فحسـب وإنمـا شريكـة في جرائـم الحـرب التـي ترتكبهـا إسرائيـل في غـزة».

وفي ٩ أبريـل ٢٠٢٥م تحدثـت اليونيسـف عـن إغـلاق ٢١ مركـزاً لعـلاج سـوء التغذيـة في غـزة بسـبب العـدوان الإسرائيـلي وأوامـر الإخـلاء في مناطـق العمليـات، وأن إسرائيـل تواصـل فـرض الحصـار عـلى غـزة ومنـع دخـول المسـاعدات الإنسـانية والإمـدادات الطبيـة والغذائيـة، وأفـادت بـأن أكـثر مـن مليـون طفـل في غـزة محرومـون مـن المسـاعدات منـذ أكـثر مـن شـهر، وأن اسـتمرار منـع المسـاعدات يشـكل انتهـاكاً للقانـون الإنسـاني الـدولي ولـه عواقـب خطـيرة عـلى الأطفـال، كـما أفـادت بـأن إمـدادات الأغذيـة التكميليـة للأطفـال الرضـع في غـزة نفـدت، ومـا تبقـى مـن الحليـب يكفـي لإطعـام ٤٠٠ طفـل لمـدة شـهر.

وفي ٢٦ أبريـل ٢٠٢٥م كشـف برنامـج الغـذاء العالمـي عـن نفـاد مخزوناتـه بالكامـل في غـزة بسـبب اسـتمرار إغـلاق المعابـر، وصرح بـأن « اليـوم تـم تسـليم آخـر الإمـدادات إلى مطابـخ الوجبـات السـاخنة وهـي المصـدر الوحيـد للغـذاء في غـزة»، فيـما أفـادت وزارة الصحـة في غـزة بـأن:» ٦٠ ألـف طفـل في قطـاع غـزة يتهددهـم مضاعفـات صحيـة خطـيرة بسـبب معاناتهـم مـن سـوء التغذيـة، وأن إغـلاق المعابـر أمـام الإمـدادات الغذائيـة والدوائيـة قـد يُفاقـم الأعـداد المرصـدة بإصابتهـا بسـوء التغذيـة، كـما أن انعـدام مصـادر التغذيـة السـليمة ومياـه الـشرب سـيضاعف مـن التحديـات الصحيـة مـع اسـتمرار منـع التطعيـمات الوبائيـة للأطفـال خاصـة تطعيـمات شـلل الأطفـال». وفي ٢٩ أبريـل ٢٠٢٥ صرحـت الأونـروا عـن مقتـل نحـو ٣٠٠ عامـل إغاثـة في غـزة وأن القطـاع بـات واحـدا مـن أخطـر الأماكـن في العـالم عـلى عـمال الإغاثـة، وقالـت رئيسـة قسـم السياسـات الإنسـانية بمنظمـة أنقـذوا الأطفـال بـأن «وضـع أطفـال غـزة مـزرٍ، وهنـاك مخاطـر مـن فقـدان أرواح مزيـد مـن أطفـال غـزة، ويعـاني آلاف الأطفـال في غـزة مـن سـوء التغذيـة الحـاد»، وكشـف المكتـب الإعلامـي الحكومـي في غـزة بـأن « ٦٥,٠٠٠ طفـل نقلـوا للمستشـفيات بسـبب سـوء التغذيـة الحـاد، مـن أصـل ١,١ مليـون طفـل يعانـون الجـوع يوميًـا».

موفي ١ مايـو ٢٠٢٥م أفـاد مديـر منظمـة الصحـة العالميـة بـأن «الوضـع في قطـاع غـزة كارثي ومليونـا شـخص يعانـون الجـوع». وقالـت الأمـم المتحـدة بـأن:» ٩٢٪ مـن الرضّـع في غـزة محرومـون مـن الغـذاء الأسـاسي»، وكشـف مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة أن «عـدد الأطفـال الفلسـطينيين الذيـن يتلقـون العـلاج مـن سـوء التغذيـة في غـزة، بسـبب اسـتمرار الحصـار الصهيـوني وإغـلاق المعابـر، ارتفـع بنسـبة ٨٠ بالمائـة مقارنـة بمـارس الماـضي»، وصرحـت الأونـروا بـأن «نحـو ٣ آلاف شـاحنة تابعـة للوكالـة محملـة بإمـدادات منقـذة للحيـاة تنتظـر خـارج غـزة لكـن الحصـار يمنـع دخولهـا، ومليـون طفـل يعتمـدون عـلى المسـاعدات وبدونهـا تكـون حياتهـم في خطـر ويجـب إعـادة فتـح المعابـر ورفـع الحصـار». وقالـت المتحدثـة باسـم برنامـج الغـذاء العالمـي: «قـد نشـهد وفيـات بسـبب سـوء التغذيـة مـع اسـتمرار إغـلاق المعابـر، الوضـع صعـب للغايـة في قطـاع غـزة ومخزوننـا نفـت، و ٧٠٠ ألـف شـخص في قطـاع غـزة كانـوا يسـتفيدون مـن الوجبـات يوميًـا، ولدينـا شـاحنات مسـاعدات عالقـة عـلى الحـدود تنتظـر الدخـول إلى غـزة، وخـلال الهدنـة أدخلنـا مـا بـين ٣٠ إلى ٤٠ ألـف طـن مـن المسـاعدات». وتحـدث المديـر العـام لـوزارة الصحـة بغـزة د. منـير الـبرش بـأن: « الاحتـلال يرتكـب إبـادة جماعيـة بحـق الفلسـطينيين بمنـع المـاء والغـذاء، ومليـون طفـل في غـزة محرومـون مـن المسـاعدات المنقـذة للحيـاة، كـما أن أكـثر مـن ٤٠ ألـف طفـل باتـوا أيتامـاً، وتـوفي ١٠٠ طفـل أثنـاء انتظارهـم فتـح المعابـر للعـلاج بالخـارج، والضحايـا بسـبب تبعـات الحـرب غـير المباشرة تفـوق أعـداد شـهداء القصـف، كـما أن ٢٠ مستشـفى فقـط تعمـل جزئيـاً مـن أصـل ٣٨ في غـزة، وأكـثر مـن ٣٦٠ مـن الكـوادر الصحيـة تـم اعتقالهـم مـن قبـل الاحتـلال».

وفي ٢ مايـو ٢٠٢٥م قـال المقـرر الأممـي المعنـي بالحـق في الغـذاء: «إسرائيـل تسـتخدم حيـاة الأطفـال الفلسـطينيين كورقـة تفـاوض، والغـذاء كسـلاح بشـكل منهجـي، واسـتخدمنا كل مـا هـو متـاح لوصـف فظاعـة مـا تفعلـه إسرائيـل في قطـاع غـزة، وقلنـا إن إسرائيـل ترتكـب إبـادة جماعيـة وتجويعـا وجرائـم حـرب، وعـلى دول العـالم فـرض عقوبـات فـورا عليهـا». وقالـت الهيئـة العليـا لشـؤون العشـائر بغـزة: «نحـذر مـن دخـول القطـاع مرحلـة بالغـة الخطـورة مـن تجويـع جماعـي يهـدد حيـاة مئـات الآلاف، ونحـذر مـن لحظـة قـد نضطـر فيهـا إلى تكفـين أطفالنـا الذيـن يموتـون جوعـا، ونطالـب بتحـرك دولي لفتـح ممـرات آمنـة لدخـول الغـذاء والـدواء قبـل فـوات الأوان».

ووفي ٣ مايـو ٢٠٢٥م صرح برنامـج الأغذيـة العالمـي بـأن «مخزونـات الغـذاء لدينـا داخـل قطـاع غـزة نفـدت، وأن المسـاعدات المنقـذة للحيـاة جاهـزة للدخـول، لكـن جميـع المعابـر الحدوديـة مـع القطـاع لا تـزال مغلقـة، ونحـن بحاجـة ماسـة إلى دخـول المسـاعدات لقطـاع غـزة». وأفـادت المقـررة الأمميـة الخاصـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان في الأراضي الفلسـطينية، فرانسيسـكا ألبانيـز، بـأن « الأزمـة الإنسـانية في قطـاع غـزة عـار عـلى الضمـير

العالمي، ونحذر من استمرار المجتمع الدولي في التقاعس عن إنقاذ المدنيين من الجوع والدمار، وألا يُسمح بذلك»، وأضافت بأن «الحصار والعمليات العسكرية المستمرة حوّلت غزة إلى سجن مفتوح يعاني سكانه من نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه». وأفاد الناطق باسم اليونيسف في فلسطين بأن «عشرات الأطفال في غزة يموتون بسبب سوء التغذية، وأكثر من ألف سيدة حامل بالقطاع يحتجن إلى علاج فوري من سوء التغذية، ولا بد من آلية دولية سريعة للضغط على إسرائيل لإدخال المساعدات للقطاع».

وفي ٥ مايو ٢٠٢٥م أفادت المقررة الأممية لحقوق الإنسان في فلسطين بأن «إسرائيل تستخدم التجويع سلاحًا وحكومتها تُعد من أكثر الحكومات إجرامًا، وهي ترتكب جريمة إبادة جماعية، والحصار الذي تفرضه على غزة يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، ويجب فرض عقوبات على إسرائيل بسبب انتهاكها للقانون الدولي في غزة، ومبادئ القانون الدولي الإنساني ستنتصر على وحشية إسرائيل عاجلًا أو آجلًا». وتحدثت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أنييس كالامار بأنه «لم يعد هناك طعام في غزة، الناس يعانون من نقص حاد في الغذاء والماء والدواء، منظمة الأغذية العالمية ومنظمة الصحة العالمية وجميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى تدق ناقوس الخطر».

وفي ٧ مايو ٢٠٢٥م قالت منظمة المطبخ المركزي العالمي: «اضطررنا إلى وقف الطهي في غزة بسبب نفاد إمدادات الطهي والخبز ولا يمكن لعملنا الحيوي في غزة أن يستمر دون إذن صهيوني بدخول المساعدات، ويجب فتح معابر غزة لنتمكن من إطعام الجوعى»، وصرح المفوض الأممي لحقوق الإنسان بأن «أي استخدام لتجويع السكان المدنيين في غزة سلاحاً يشكل جريمة حرب، والحل الدائم والوحيد لهذه الأزمة يكمن في الامتثال الكامل للقانون الدولي». وأكدت منظمة العفو الدولية على أن «على إسرائيل التخلي فورا عن أي خطط للضم والترحيل الجماعي القسري للفلسطينيين في غزة، وأن على إسرائيل مستمرة في ارتكاب أفعال إبادة جماعية وأي نقل قسري للفلسطينيين سيعد جريمة حرب».

وفي ٨ مايو ٢٠٢٥م أفاد الاتحاد الأوروبي بأن «استخدام المساعدات كأداة حرب محظور بموجب القانون الدولي، ونطالب إسرائيل برفع الحصار عن غزة فوراً»، وأضاف بأن « غزة تشهد أطول فترة إغلاق للمساعدات الإنسانية منذ أكثر من شهرين، مما يهدد الأمن الغذائي والمائي في القطاع، حيث نفد مخزون الغذاء وتفتقر معظم الأسر للمياه»، وقال رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبده بأن:» الخطة الأمريكية الصهيونية التي تقضي بإسناد توزيع مساعدات محدودة في غزة إلى شركات دولية ليست مشروعًا إنسانيًا، بل مناورة مدروسة لإعادة تغليف الحصار، وتقنين التجويع، وتحويل الطعام إلى أداة قهر وخضوع تمهّد لاقتلاع السكان من أرضهم، ويُدير الخطة عسكريون أمريكيون سابقون ومنظمات إغاثة خاضعة للرقابة المشددة، وتُنفَّذ من خلال مراكز توزيع في مواعيد محددة دون أي دور للفلسطينيين أنفسهم، و هذا انتهاك صارخ لواجب إدخال المساعدات بشكل فوري وفعّال ودون عوائق كما يُقرّه القانون الدولي»، وأشار إلى أن الهدف ليس الإغاثة، بل فرض السيطرة، وكسب الوقت لصالح إسرائيل، وتوسيع قبضتها العسكرية على الأرض، وإجبار السكان على النزوح عبر إنهاكهم وتجويعهم وتحويلهم إلى أرواح منهكة وبطون جائعة تنتظر وجبة أسبوعية، وأكد على أن هذه ليست خطة إغاثة، بل شكل جديد من الحصار والإبادة الجماعية والتهجير القسري، مغلَّف بورقة العمل الإنساني، والمطلوب هو السماح العاجل والفعّال بإدخال الاحتياجات المعيشية ومقومات النجاة بما يضمن حياة كريمة للسكان يستطيعون من خلالها بناء مستقبلهم على أرضهم، وهم أثبتوا على مدار التاريخ تميزهم وقدرتهم على صناعة الحياة وخدمة البشرية جمعاء، و الشعب الفلسطيني ليس مشاريع شفقة، ولا يريد صدقات مُذلّة، بل يطالب بحقه الكامل في الحياة والحرية والكرامة، والبقاء على أرضه.

وصرحت المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أولغا تشريفكو بأن «الوضع في غزة أكثر من كارثي، ومخازننا باتت فارغة من الغذاء، وكل سكان القطاع حاليا بحاجة للغذاء، ومئات آلاف أطنان الغذاء تنتظر عند المعابر، ونناشد كل المعنيين لإنهاء الكارثة»، وأفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن « الفلسطينيون يتعرضون للقتل والإصابة بشكل جماعي والقوات الصهيونية تكثف هجماتها في كل أنحاء غزة، وغياب المساءلة أمر صادم، حيث يزهق المزيد من الأرواح كل يوم»، وأضافت بأنه «منذ ٢ مارس لم تدخل أي مساعدات إلى قطاع غزة بقرار من السلطات الصهيونية، و نعاني نقصا في الإمدادات الأساسية والوقود اللازم للحفاظ على استجابتنا الطبية». وتحدثت منظمة أوكسفام بأن أحياء بأكملها في غزة تحولت إلى أنقاض والفلسطينيون لا يجدون مكانا آمنا يلجأون إليه، وبأن سكان غزة يواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي تتراوح بين الأزمة والطوارئ والمجاعة الكارثية، ووجهت المنظمة نداء مفتوحاً لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة ووقف الكارثة الإنسانية والخسائر في الأرواح.

وفي ١١ مايو ٢٠٢٥م قالت الأونروا بأن «إسرائيل تواصل منع دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة منذ أكثر من ٩ أسابيع، وكلما طال أمد الحصار على غزة زاد الضرر الذي لا يمكن إصلاحه بأرواح عدد لا يحصى من السكان»، وأضافت بأن «لدينا آلاف

الشاحنات الجاهزة لدخول غزة وفرقنا هناك مستعدة لتوسيع نطاق عمليات تسليم المساعدات، كما أن لدينا أكثر من ٣ آلاف شاحنة مساعدات عالقة خارج قطاع غزة وينبغي فتح المعابر ورفع الحصار في أقرب وقت».

وفي ١٢ مايو ٢٠٢٥م أفاد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بأن تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي يؤكد ممارسة إسرائيل حرب تجويع شرسة في قطاع غزة، وأن التقرير يثبت استخدام إسرائيل التجويع سلاحاً مركزياً في جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها في القطاع منذ أكتوبر ٢٠٢٣م، وحذر التقرير من أن الهجوم الإسرائيلي المتواصل والحصار الخانق ستدفع خلال الأشهر الخمسة المقبلة بالأوضاع إلى تجاوز عتبة المجاعة، وأن حرب التجويع الإسرائيلية تفتك ببطء بأرواح المدنيين في غزة وخاصة الأطفال وكبار السن.

وفي ١٣ مايو ٢٠٢٥م تحدثت المندوبة البريطانية لدى الأمم المتحدة عن أن أطنان الطعام تتعفن على حدود غزة بدلاً من إيصالها لمن يتضورون جوعاً، وأنهم لن يدعموا أي آلية مساعدات بغزة تسعى لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية، وقال مندوب فرنسا بالأمم المتحدة: «ندعو إسرائيل لرفع العوائق أمام الإمدادات الإنسانية ونشاط عمال الإغاثة في غزة فوراً»، وانتقد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية توم فيلتشر إسرائيل لعرقلة دخول المساعدات الغذائية إلى قطاع غزة، وتحدث بأن قطاع غزة لم يستقبل أي طعام أو دواء أو ماء أو خيام منذ أكثر من ١٠ أسابيع، وأضاف قائلاً: «لدينا آليات صارمة لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين في غزة لكن إسرائيل تمنعنا من الوصول، وخطة إسرائيل لتوزيع المساعدات في قطاع غزة تشتيت متعمد وغطاء لمزيد من العنف والنزوح». وقالت منظمة «أوكسفام» الدولية بأن:» المجاعة في غزة مدبرة ومخطط لها، مما أسفر عن أكبر كتلة سكانية تواجه الجوع في العالم، والصمت حيال تجويع قطاع غزة هو تواطؤ فاضح».

وفي ١٤ مايو ٢٠٢٥م حذر برنامج الأغذية العالمي من أن خطر المجاعة يهدد قطاع غزة بأكمله مع استمرار إغلاق المعابر الحدودية، وأفادت بأنه «يواجه ٤٧٠,٠٠٠ شخص في غزة جوعًا كارثيًا، ويعاني جميع السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويتوقع أن ٧١,٠٠٠ طفل وأكثر من ١٧,٠٠٠ أم سيحتاجون إلى علاج عاجل لسوء التغذية الحاد، وأن ٦٠,٠٠٠ طفل سيحتاجون إلى العلاج بسبب سوء التغذية، وعائلات غزة تتضور جوعاً بينما يبقى الطعام الذي يحتاجونه على الحدود، و لا يمكننا إيصال الطعام إلى سكان غزة بسبب الحظر الشامل على المساعدات الإنسانية، و من الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لإعادة تدفق المساعدات إلى غزة، و إذا انتظرنا حتى تأكيد المجاعة في غزة فسيكون الأوان قد فات بالفعل بالنسبة لكثير من الناس». وأشارت دراسة أمريكية إلى أن» ٨٠٪ من أطفال غزة يعانون من انعدام الغذاء اليومي و٩٠٪ يواجهون كوابيس واضطرابات نفسية حادة»، وقال مندوب فلسطين لدى مجلس الأمن بأن:» سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي وعلى مجلس الأمن التحرك العاجل لإدخال المساعدات»، وأضاف بأن «إسرائيل تتعمد منع إدخال المساعدات إلى قطاع غزة منذ أكثر من شهرين كسلاح حرب للتهجير الإجباري، وهي تواصل استهداف المستشفيات بقطاع غز ة في تحد لكافة القوانين والمواثيق الدولية».

وفي ١٦ مايو ٢٠٢٥م أكد برنامج الأغذية العالمي على أنه يجب إدخال المساعدات إلى غزة قبل فوات الأوان، وتحدث بأنه تم إغلاق مطبخهم في دير البلح بعد أن كان يطعم ٥ آلاف شخص يومياً، وأضافت بأن «الأسواق في غزة خالية، ولدينا مساعدات عالقة تكفي لإطعام مليون شخص شهرياً». وفي ١٧ مايو ٢٠١٥م قال مسؤول الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة رداً على خطة تدعمها أمريكا لإغاثة غزة: «دعونا لا نضيع الوقت فلدينا خطة بالفعل»، وأفاد بأن المنظمة الدولية تمتلك الخبرة والعزيمة والوضوح الأخلاقي لتقديم المساعدات بالحجم اللازم لإنقاذ الأرواح، وبأن خطة المنظمة الدولية المدعومة من المانحين وغالبية المجتمع الدولي يمكن أن تبدأ اليوم إذا سُمح لها، وأضاف بأن: « لدينا ١٦٠ ألف منصة نقالة من المساعدات جاهزة للتحرك الآن، ونطالب بدخول المساعدات بسرعة وأمان دون عوائق».

وفي ١٧ مايو ٢٠٢٥م قال رئيس المجلس الأوروبي: «مصدومون من الأخبار اليومية الواردة من غزة، المدنيون في غزة يتضورون جوعا والمستشفيات تقصف مجددا ويجب أن يتوقف العنف، وعلى الحكومة الإسرائيلية رفع الحصار فورا عن غزة وضمان وصول المساعدات بشكل سريع دون عوائق، وما يحدث في غزة مأساة إنسانية وشعب بأكمله يتعرض لقوة عسكرية ساحقة، والتوصل لوقف إطلاق نار بغزة والإفراج عن جميع الرهائن أصبحا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى».
ورغم كل التصريحات والإفادات الصادرة من مختلف منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغيرها فإن المجاعة لا تزال

مستمرة في غزة مع استمرار الكيان الصهيوني لإغلاق المعابر والتحكم بوصول بعض المساعدات إلى المدنيين في غزة من خلال ما يسمى خطة توزيع المساعدات والتي سيّسها العدو الصهيوني من أجل الوصول إلى أهدافه والتي منها إذلال المدنيين وتهجيرهم وإرغامهم على النزوح، كما أنها خطة تفتقر إلى النزاهة والحياد والاستقلالية.

ومقابل كل ما سبق ذكره خلال التقرير يظل الموقف العربي والعالمي متخاذلا ومتفرجاً أمام كل ما يرتكب من جرائم إبادة جماعية في غزة، عاجزاً عن اتخاذ موقف فعال وجاد حيال هذه الجرائم بعيدا عن مواقف الإدانة والشجب والتنديد التي ليس لها أي تأثير على أرض الواقع.

التوصيات

١-نطالب بوقف العدوان الصهيوني على غزة والانسحاب منها وفك الحصار براً وبحراً وجواً والسماح بعودة النازحين وإدخال المساعدات لغزة دون شروط أو قيود.

٢-نطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة تتكون من أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والحيادية للتحقيق في كل الانتهاكات والجرائم التي تحدث في فلسطين بشكل عام وفي غزة على وجه الخصوص وتقديم مرتكبي الجرائم والمجازر للمحاكمة.

٣-على المجتمع الدولي تفعيل آليات الحماية الدولية الخاصة بالطفل والمرأة، بما يكفل محاسبة الاحتلال الصهيوني في فلسطين كمجرمي حرب بسبب ما اقترفوه بحق أطفال ونساء فلسطين.

٤-على زعماء الدول العربية والإسلامية الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقفة جادة وعملية، ونحملهم مسؤولية التفريط في واجباتهم.

٥-نطالب جميع الدول المجاورة السعي الجاد لفتح ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية الكافية إلى غزة، وإنقاذ الجرحى ضحايا الغارات وتقديم المساعدة الصحية اللازمة لهم.

٦-نطالب الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر العمل على وقف استهداف الاحتلال الصهيوني للأعيان المدنية المحمية دولياً كالمستشفيات والمدارس، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك.

٧-يقع على عاتق مجلس الأمن اتخاذ القرارات المناسبة والفاعلة حيال ما يرتكبه الكيان الصهيوني اليهودي من مجازر وانتهاكات وجرائم تجويع بحق المدنيين في غزة و التي كفلت حمايتهما القوانين والمواثيق الدولية، واتخاذ العقوبات اللازمة والرادعة لمرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات.

٨-على جميع الجهات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع الدولية والمحلية العمل على دعم الأطفال والنساء ضحايا الحروب والعدوان، وأن تقدم لهم سبل الدعم المناسب من أجل تقليل الآثار النفسية والاجتماعية التي يتعرضون لها خلال فترة العدوان.

منظمة انتصاف
لحقوق المرأة والطفل
Entesaf Organization
for Woman and Child Rights

عنوان المنظمة: جولة سبأ

أرقام هواتف المنظمة: 778000596-778000597

روابط المنظمة:

الإيميل: info@entesaf.org

الفيسبوك: https://www.facebook.com/EntesafOrg/

اليوتيوب: https://youtube.com/channel/UCTqhgKY7eriQWo4M2sMD4rA

تويتر: https//:twitter.com/entesaf?٢s80=

تيليجرام: https//:t.me/Entesaforg

الموقع الإلكتروني: https//:entesaf.org